



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1986-2022)

تحت إشراف الأستاذة:

✓ عرقوب نبيلة

من إعداد الطالبات:

✓ معوش رانية

✓ بن عقون أمال

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إذا كان أول الطريق ألم فإن آخره تحقيق حلم، وإذا كانت أول انطلاقة دمعة فإن نهايتها بسملة
وماهي السنوات مرت والحلم قد تحقق وما حققنا الغايات إلا بفضلها فالحمد لله الذي وفقنا لتتميم هذه
الخطوة في مسيرتنا الدراسية، أهدي تخرجي هذا إلى:

من قال فيهما الله تعالى: " وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانًا "

إلى أول من انتظر هذه اللحظات ليقتنروا بي، إلى من علموني الأخلاق قبل الحرو وأناروا دربي بنور
من عينيهما إلى اليد الخفية التي أزاله عن طريقي الأشواك والمصاعب ها أنا أتممها وعدي وأهديته
لكم: رفيقة دربي أمي الحنونة وقوتي أبي الغالي.

إلى خلعي الثابت وأمان أيامي وسندي ومسندي إلى من شدت عضدي به: أخي الغالي.

إلى من كان الأول دومًا في مساندي وتشجيعي إلى من جاد علي بوقته وأكرمني بفضلها حيث كان
خير عون لي، فشكرًا على ثقتك بنجاحي ودفعي نحو الأفضل: رفيق الروح.

إلى أخواتي حفظهم الله ورحمهم: بشرى وكوثر.

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى كل فرد من أفراد عائلتي الكبيرة والمميزة وكل أبناءهم وفقهم الله ورحمهم.

إلى صديقة المواقف لا السنين إلى أخت قلبي وصديقة عمري وأقتنر ب صداقتها، كلمة صديقتي

كلمة صغيرة تحمل في جوفها معاني ومفاهيم واسعة لا تكفي الأسطر لوصفها: كوثر

إلى صديقاتي اللاتي تشرفن بمعرفتهن، شكرا على أوقات الفرح التي قضيتها معكم وهزمت أحزاني،
هذه الأيام سوف تطوي صفحاتها وقبل ذلك أقول لكم شكرا على صداقتكم: أمال ميساء صبرية أمانبي

لينة مريم سميرة سعاد سيرين حياة هبة نسرين

" رانية "

الإهداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

ما سلكننا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلہ فالحمد لله الذي وفقنا لتتبع هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة نجاحي وفرحة تخرجي:

إلى أبي من أحمل اسمه بكل فخر إلى مصدر الأمان الذي أستمد منه قوتي.

إلى أمي القلب الحنون من دعواتها تحيطني.

إلى جدي أطل الله في عمرها

إلى أختي مصدر قوتي عبد المجيد سلسيل أروي.

إلى ساندتي في الخفاء ابنة خالتي دنيا

إلى أختاي التي لم تلدهما أمي مروى وفراج.

إلى صديقة طفولتي تيزيري.

إلى رفيقة دربي الدراسي مريم.

إلى أجمل صديقة من ألف اختيار رانية.

إلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى من أرادوا بنا الكسر فجعلهم الله جسرا نعبر به للأفضل.

وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة.

"أمال"

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمدًا يليق بعظمة جلاله وله الشكر بكافيه نعمه ويوافيه.
نتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى إذ بفضلہ وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل
فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر والتقدير الخالص للأساتذة المشرفة " عرقوبه نبيلة " التي كلما تظلمت
الطريق أمامنا أضاءتها وكلما لجأنا للمساعدة تمد يد العون بصدر رحب زارعتنا في قلوبنا حب العمل وحفزتنا
لطلب العلم أكثر، إلى أستاذتنا التي لم تبخل علينا وقتها الثمين شكرا لكي وبارك الله لكي في عملك
ودنياك.

كما لا ننسى جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تكويننا طيلة مرحلة الدراسة، ونخص بالذكر أساتذة قسم
العلوم الاقتصادية.

دون أن ننسى الأستاذ الدكتور جمعاسي إبراهيم على مجهوداته القيمة
كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه المذكرة

"رانية أمال"

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع الصناعي للفترة (1986-2022).

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في المدى القصير والطويل، كما أنه توجد علاقة توازنية على المدى البعيد وتبين ذلك باستخدام اختبار الحدود، كذلك توصلنا إلى أن النموذج يخلو من المشاكل القياسية من خلال الدراسة التشخيصية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار، الناتج الصناعي، الاستثمار المحلي، الصادرات، سعر الصرف الرسمي، ARDL.

Abstract:

This study aims to find out the role of foreign direct investment and its role in the development of the industrial sector for the period (1986-2022).

The study found that there is a direct relationship between FDI and the industrial sector in the short and long term, and there is an equilibrium relationship in the long term, and this is shown using the boundary test, and we also found that the model is free of standard problems through the diagnostic study.

Key words: Foreign direct investment, industrial output, domestic Investment exports, official exchange rate, ARDL .

فهرس المحتويات

| | |
|---------|--|
| | التشكرات |
| | الإهداءات |
| | فهرس المحتويات |
| | قائمة الجداول |
| | قائمة الأشكال |
| | قائمة الملاحق |
| أ..... | مقدمة عامة |
| | الفصل الأول: |
| 2..... | مقدمة الفصل |
| 3..... | المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 3..... | المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه |
| 8..... | المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته |
| 10..... | المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 12..... | المبحث الثاني: ماهية قطاع الصناعة |
| 12..... | المطلب الأول: تعريف الصناعة |
| 15..... | المطلب الثاني: أنواع وأهداف الصناعة |
| 18..... | المطلب الثالث: خصائص وأهمية القطاع الصناعي |
| 23..... | المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة |

| | |
|---------|--|
| 23..... | المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 25..... | المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 28..... | المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي |
| 29..... | خلاصة الفصل: |
| | الفصل الثاني: |
| 31..... | مقدمة الفصل |
| | المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في الجزائر (1986_2022). |
| 32..... | |
| 32..... | المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1986_2022). |
| 34..... | المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر بخصوص القطاع الصناعي وتطويره |
| 39..... | المطلب الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية. |
| 44..... | المبحث الثاني: دراسة التكامل المشترك للمتغيرات |
| 44..... | المطلب الأول: دراسة استقرارية متغيرات النموذج |
| 51..... | المطلب الثاني: تحديد درجة التأخير المثلى |
| 52..... | المطلب الثالث: دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات |
| 53..... | المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL |
| 53..... | المطلب الأول: نتائج تقدير نموذج ARDL |
| 55..... | المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج |
| 57..... | المطلب الثالث: نتائج تقدير العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل |

| | |
|----------|---------------------|
| 63..... | خلاصة الفصل..... |
| 64 | الخاتمة العامة..... |
| 66..... | المراجع..... |
| 70..... | الملاحق..... |

فهرس الجداول:

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 34 | الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة) في الجزائر في الفترة (1986-2022) | 01 |
| 42 | أهم المواد الأولية المتواجدة في الجزائر | 02 |
| 46 | التعريف بمتغيرات الدراسة | 03 |
| 51 | نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) | 04 |
| 52 | نتائج اختبار فيليبس بيرون (P-P) | 05 |
| 55 | نتائج اختبار التكامل المشترك (Bound test) | 06 |
| 56 | نتائج تقدير ARDL | 07 |
| 57 | نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM test) | 08 |
| 58 | اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ | 09 |
| 58 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (J-B test) | 10 |
| 59 | نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين (ARCH test) | 11 |
| 60 | نتائج مرونة المدى الطويل | 12 |
| 63 | نتائج تقدير تصحيح الخطأ | 13 |

فهرس الأشكال:

| الصفحة | عنوان الأشكال | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 6 | شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 01 |
| 35 | تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين (1986-2022) | 02 |
| 48 | تمثيل بياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1986-2022) | 03 |
| 49 | تمثيل بياني لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول خلال الفترة (1986-2022) | 04 |
| 53 | نتائج اختبار درجة الإبطاء المثلى | 05 |
| 61 | أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الصناعي | 06 |
| 62 | أثر الاستثمار المحلي على الناتج الصناعي | 07 |
| 62 | أثر سعر الصرف الرسمي على الناتج الصناعي | 08 |
| 63 | أثر إجمالي الصادرات على الناتج الصناعي | 09 |
| 65 | اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum | 10 |
| 66 | اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة cusum of squares | 11 |

فهرس الملاحق:

| الصفحة | العنوان | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 70 | بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات النموذج | 01 |
| 71 | نتائج اختبار ديكي فولر المطور دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية | 02 |
| 77 | نتائج اختبار فيليبس بيرون دراسة استقرارية السلاسل الزمنية | 03 |
| 80 | نتائج اختبار درجة التأخير المثلى | 04 |
| 81 | نتائج اختبار الحدود المشترك Bound test | 05 |
| 81 | نتائج تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى | 06 |
| 82 | نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM test | 07 |
| 82 | نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين ARCH test | 08 |
| 83 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-bera test | 09 |
| 83 | نتائج تقدير علاقة طويلة المدى | 10 |
| 84 | نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ | 11 |

المقدمة العامة

مقدمة

يعتبر الاستثمار من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ومن أشكال هذا الاستثمار نجد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو موضوع الدراسة، إذ يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرًا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، كما قد أعطي للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل كونه أحد مصادر تدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي تلعب دورًا كبيرًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تراكم رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، كما يعتبر القطاع الصناعي من أهم المواضيع لما يتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحرك أساسيا في تنميته وتطويره ويعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، ونظرًا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال وإلى اليوم تسعى جاهدة إلى تطويره وتنميته، فبعد الاستقلال مباشرة وإثر الركود الاقتصادي الذي ساد البلاد في مختلف الهياكل القاعدية قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات تهدف في مجملها إلى التوصل إلى إنشاء قاعدة صناعية متينة.

ومن هنا أصبحت الحاجة الماسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال التصنيع وأخذت تسعى بشتى الطرق والتنافس على تقدمه بوسائل عديدة وتوفير البيئة المناسبة لجذبه، وبناءً على ذلك تبرز الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1986_2022)؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها حول هذا الموضوع والتي تعد مكملة للإشكالية الرئيسية، وتتمثل فيما يلي:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - ✓ مانوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي؟
 - ✓ ما هو النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي؟
- لدراسة إشكالية الموضوع تم وضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

فرضيات البحث:

- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري، بالإضافة إلى كونه أداة مهمة في نقل نظم التكنولوجيا والتسويق الحديثة.
- ✓ هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة.
- ✓ يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة أحسن نموذج لتفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في بناء قاعدة صناعية قوية، لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما يساهم أيضا في نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا.

أهداف الدراسة:

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن نبرز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1986-2022) وذلك باستخدام (Eviews12)

أسباب اختيار الموضوع:

- صلة الموضوع باختصاص الدراسة "اقتصاد كمي".
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدل نموها.
- الميل إلى الخضوع في هذا الموضوع ومعرفة مدى مساهمته في النمو باعتبار الجزائر اعتمدت على ربح البترول في تمويل التنمية.

حدود الدراسة:

تضمنت الدراسة الحدود الزمانية والمكانية، أما الحدود المكانية فدراستنا تخص الاقتصاد الجزائري فقط، أما الحدود الزمانية خلال الفترة (1986-2022).

منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث، كذلك المنهج القياسي عن طريق تقدير واختبار النموذج، والمنهج التحليلي لغرض جمع البيانات ووصفها وتحليلها، استنادا بمعطيات البنك الدولي، وقد تم استخدام برنامج (Eviews 12).

دراسات سابقة:

- دراسة (بن أيوب لطيفة وآخرون 2019) قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة، وباستخدام طريقة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن من سنة 1980 حتى 2018، فقد أشارت النتائج التجريبية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والاستثمار المحلي على نمو القطاع الصناعي في الجزائر في المدى القصير والطويل.
- دراسة (شيببي عبد الرحيم، هواري علي، بلخير فريد (1990-2017))، قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات التالية: معدل النمو الصناعي كمتغير تابع الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم ونمو في نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي كمتغيرات مستقلة، وباستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن من سنة 1990 حتى 2017، وأشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية (طردية) ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو القطاع الصناعي في المدى القصير والطويل.
- دراسة (عمر متيجي، محمد عجيلة (1970-2017))، قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة الخام للقطاع الصناعي كمتغير تابع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة، وباستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن من سنة 1970 حتى 2017، فقد أشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء القطاع الصناعي وذلك في المدى الطويل وال المدى القصير.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي

مقدمة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومدخلا هامًا من مداخل التنمية الاقتصادية، نظرا لحجم تدفقاته، وتنوع صورته وانتشاره في كل الدول سواءً كانت متقدمة أم نامية، حيث تم الاتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات جراء الاستثمارات الواردة إليها خاصة في مجال الصناعة. فيعتبر القطاع الصناعي من أحد أهم المواضيع لما يتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركًا أساسيا في تنميته وتطويره ويعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ونظرًا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإنّ السلطات الجزائرية منذ الاستقلال وإلى اليوم تسعى جاهدة إلى تطويره وتنميته.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الاستثمارات تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: ماهية الصناعة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة معقدة الجوانب، نظرا للتعقيدات الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية والقانونية وكذلك الإحصائية بشأنها، لذلك سنسعى من خلال هذا المبحث إلى إزالة هذا التعقيد بتعريف الظاهرة بدقة، والتعريف بخصائصها ومحدداتها.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كونه تعريفا مركب إلى عدة تعاريف وهي كما يلي:

أولاً: مفهوم الاستثمار: يعتبر الاستثمار من المواقع المهمة في الفكر الاقتصادي سواء كان في الماضي أم الحاضر، لأهميته ودوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية وهو جزء من النشاط الاقتصادي الذي يحرك الاقتصاد الوطني، ولذا فإن مفهوم الاستثمار يعني "الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم موارد المجتمع للمحافظة على زيادة المخزون من الثروة الرأسمالية" ¹

ثانياً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يُعرف الاستثمار الأجنبي على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة سعياً وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة المدى. ²

ويعرف كذلك بأنه استخدام يجرى في الخارج لمراد مالية يملكها بلد من البلدان. ³

ويمكن صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي بأنه تلك التدفقات الدولية لرأس المال التي تنشأ من دولة أم وتتجسد في دولة مضيضة، في شكل استثمارات غير مباشرة يسعى من ورائها كل طرف إلى تحقيق أهداف متعددة.

ثالثاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

عُرف الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مركباً بعدة تعاريف من أبرزها: "قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد". ⁴

¹ كزار مكي سلمان، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية، مجلة معين، العدد الرابع، 2020، ص 170.

² فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

³ عبد المجيد أونيس وعبد الرحمان بن عنتر، مداخلة بعنوان "الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر" الملتقى العلمي الدولي، الاستثمار

الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس 22_23 أكتوبر 2007، ص 8.

⁴ طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة 1، 2000، ص 174.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك على أنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار المباشر حتى يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة.¹

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر حق الإدارة.² يُعرف كذلك باستثمار المحفظة وهو معاملات ومواقف عبر الحدود تتضمن حقوق ملكية أو سندات دين، بخلاف تلك المدرجة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية، وتقوم الشركات بالاستثمار في بلد ما بعمليات تجارية أجنبية لمصالح تجارية تقع خارج حدودها.³

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.⁴

بينما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يشير إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواءً كانت ملكية وطنية أم أجنبية.⁵

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTA) هو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة وقادرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). وبهذا تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تملك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس مال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة المحلية.⁶

¹ أميرة حسب محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004_2005 ص 19.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000، ص 86.

³ محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، كريم زايدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي 2022، ص 5.

⁴ قدي عبد المجيد، الدخل والسياسة الاقتصادية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص 251.

⁵ OECD , Ben chmaek ,définition of foreing direct investment , OECD ,1996 , p 7

⁶ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، 2004، ص 5.

وحسب تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC) هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (بلد منشأ أو بلد الأصل) والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف) وذلك من نية تسييرها.¹

تعريف البنك الفرنسي la banque de France: يعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:

- ملك بالخارج لوحدية إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.
- تملك نسبة كبيرة من رأس المال الوحدة الإنتاجية تعطى للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% لغاية 1993 كانت تساوي 20%.
- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكوّن الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفروع.²

تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01_01 المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.³

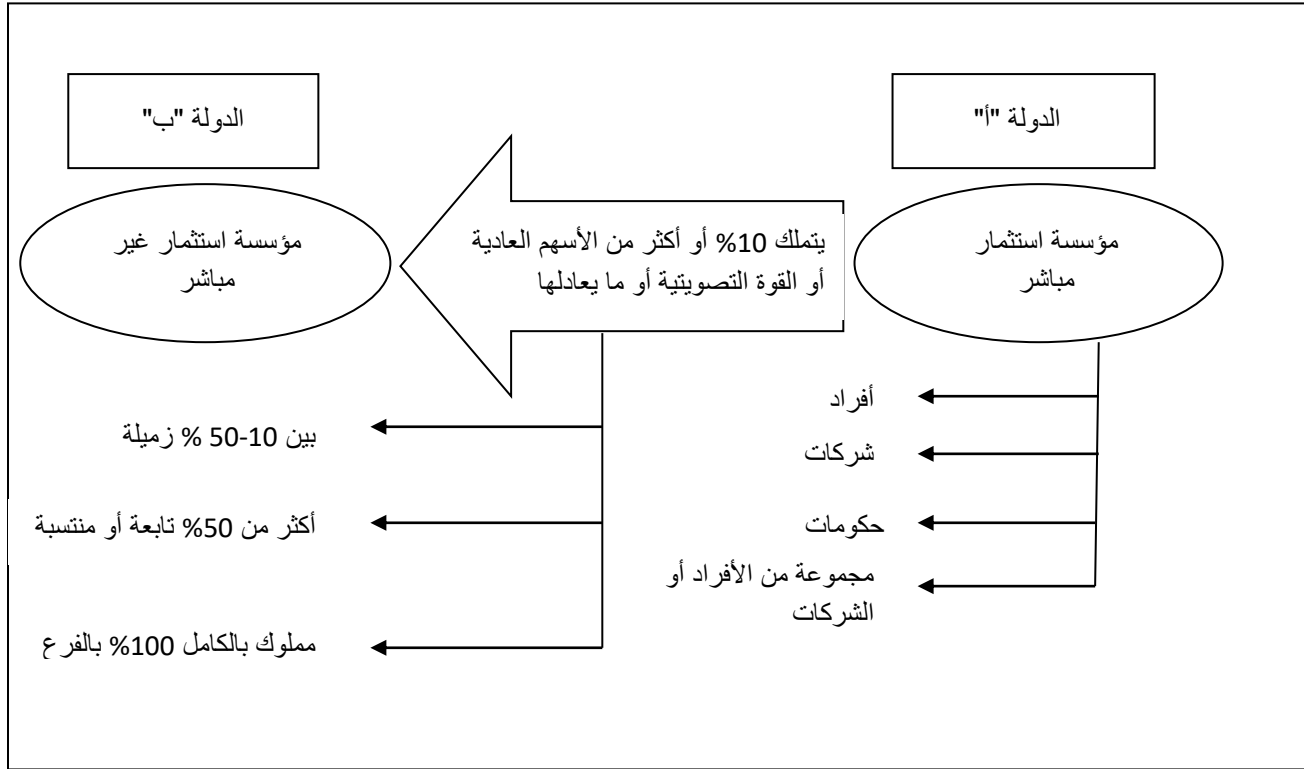
ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو استثمار طويل الأجل يتم خارج حدود البلد الأصلي، ويتمثل في تدفق رؤوس الأموال من الشركة الأم إلى أحد فروعها المتواجدة في بلد أجنبي، بحيث يكون لها الحق في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح والعوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية إضافة إلى حق ملكية الدولة، والعمل على إيجاد أسواق لمنتجاتها وتوسيع دائرة أعمالها وأنشطتها.

¹ Jean Momment, Investissement direct étranger, Centre de Paris sud, édition Économique, Paris 1998 p 2.

² عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، ط1، 2013، ص41.

عبد الكريم كافي، مرجع سابق ص42.³

الشكل رقم (1): شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبتين

رابعاً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يكتسي الإستثمار الأجنبي جملة من الخصائص المختلفة حسب الطريقة التي يتم القيام بها، وهذه الأخيرة تكون أفقية أو عمودية، بحيث تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفقية عندما تقدم المؤسسة في الخارج نفس النشاط الذي تقدمه في بلدها الأصلي، ويتم هذا التوجه كبديل بين تصدير المنتجات التامة الصنع والإنتاج بالرخصة بواسطة مؤسسة محلية، وتوجد عدة أسباب تدفع بالمؤسسات متعددة الجنسيات إلى اختيار هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر أهمها في الآتي:

➤ تكاليف النقل.

➤ انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.¹

¹ بلقاسم دواح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الجهود التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر 3، 2009_2010 ص 4.

- المرونة في اختيار أدوات الاستثمار، نظرا لتعددتها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر.¹
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبرته في الدول المتقدمة إلا بعد دراسات معمقة.²
- يحقق روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع.
- تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع.
- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يركز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة لهذه الأسواق.³
- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالمية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها، وقواعد الشراكة التي تقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.
- تعويض النقص في المدخرات والاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد يستطيع أي اقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية في شراء ما يحتاجه إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج، ولن تتوفر للدولة قدرة على بيع هذه (الصادرات)، إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁴

¹ نوال بوقليغ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادية، خلال الفترة 1991_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص16.

² نوال بوقليغ، مرجع سابق ص16.

³ بلقاسم دواح، مرجع سبق ذكره ص5.

⁴ عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنوع والتعدد، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

1. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: أو عدة مستثمرين أجنبى

العمليتين التاليتين:

أ. إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو الفرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب. شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2. الاستثمار المشترك: ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد

المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية، ويمكن تمييز الشكليين التاليتين:

أ. إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى ونظرائهم المحليين.

ب. شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى جزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشراً، وهذا حسب ما تشترطه بعض

التعاريف المذكورة سابقاً، منها تعريف صندوق النقد الدولي.¹

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إلى مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007_2008، ص52.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

ويتمثل أساساً في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية الموجهة للسوق المحلي والخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية.

3. الاستثمار المباشر الخدمي:

وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أنّ منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل: الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين ومكاتب الدراسات والفنادق..... الخ.¹

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية، وزيادة كفاءة استخدام ثلاث قنوات لقياس الأثر المباشر على العوامل الهيكلية في اقتصاد الدول المضيفة، وهي الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التجارة الخارجية، كما أنّ للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً باعتباره أحد المتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي. لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً ملحوظاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ العديد من البلدان ولاسيما البلدان النامية جعلت استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية. حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة وذلك من خلال زيادة رأس المال وتعزيز الكفاءة بفضل نقل التقنيات الحديثة المطوّرة، وتحسين مهارات التسويق والإدارة والابتكار، التي تلعب دوراً كبيراً في إدارة الاستثمارات. من جانب آخر يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهماً للاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة، حيث تحتاج الشركات إلى التمويل والخبرة لتوسيع مبيعاتها الدولية. وفيما يلي بعض فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يساعد في تنويع محفظة المستثمرين.
- يشجع على الإقراض المستقر طويل الأجل.
- ينشر التقنيات الجديدة في الدول النامية.

¹عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ص 53.

- كما يتم جلب المعرفة والتقنيات المالية والخبرة الإدارية للدول النامية.
- يخلق المزيد من الوظائف والفرص.
- يساعد على رفع مستويات المعيشة في الاقتصاديات الناشئة.
- يساعد على إنشاء تخصيص رأس مال عالمي تنافسي.
- يساهم في النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها المذكورة سلفاً، لا يتم إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار. ويتم التركيز على أهم هذه المحددات المتمثلة فيما يلي:

1. حجم السوق واحتمالات نموه.

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه، فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كما ذكرنا سلفاً استثمار طويل الأجل ومنه فإن المستثمر عند توطئه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري (زيادة الأرباح) والتي يحددها احتمال نمو هذه الأسواق.²

2. أسعار الصرف.

قد تؤدي تذبذبات أسعار الصرف إلى حدوث مخاطر اقتصادية على المستوى الكلي، كأن تكون أحد أسباب التضخم، حيث قد تؤدي إلى ضياع مكاسب المشروع الاستثماري بالشكل الذي قد يؤثر في استمراريته في الأسواق المحلية والأجنبية، سواء تؤثر تذبذبات أسعار الصرف في تقييم المشاريع بالنسبة للمستثمر الأجنبي فهي تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، من يد عاملة ورأس المال وغيرها، وذلك بالزيادة أو بالنقصان وبالتالي تقدير القيمة الحقيقية لأرباح وحجم ثروات المستثمر الأجنبي

¹ محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، كريم زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 15 16.

² نيب محمد، جيماري نبيلة، "الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجح لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون الاستثمار رقم 18_22 المؤرخ في 24 جويلية"، المجلة الأكاديمية للبحوث والبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 273.

مما يدفعه في الغالب إلى العدول عن القرار الاستثماري داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار أو الثبات.¹

3. معدّل التضخم.

لمعدلات التضخم تأثيرٌ مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تُولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة.² بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ونضيف على ذلك أنّ التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.³

4. الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه أحد الأسباب وركائز توجهات شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك أنّ هذا الأخير يرتبط بعلاقة طردية مع حجم السوق المحلي، وإمكانية توفير اقتصاديات الحجم، حيث أنّ ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، مما يدفعهم إلى زيادة حجم استهلاكهم وتحسين أنواعها، الأمر الذي يخلق فرص إنتاجية لمنتجات جديدة بسبب تحسن أذواق المستهلكين وبالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية طلباته المتزايدة في البلد المضيف، الأمر الذي يتسم لتدفقات الاستثمارات لهذا البلد وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وارتفاع معدل نموه.⁴

5. سياسات اقتصادية كلية مستمرة.

تعتبر وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار. ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.

¹ يوسف مسعداوي، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008 ص183.

² عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، 1998، ص76.

³ سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، 1999، ص66.

⁴ محمد عبد العزيز، عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005 ص71.

ويعتبر تطبيق برنامج نشاط للخصخصة جزءاً متمماً لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني.¹

6. النزاهة والشفافية القانونية الإدارية.

فإبطال العقود من طرف الحكومة، احترام القانون وحالة العدالة ونوعية الوظيفة العمومية كلها عوامل تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها ارتباط إيجابي أكثر قوة مع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الأخرى وذلك لأن هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله إلى الميناء كما أن حالة العدالة تبين أن احتمال إبطال العقود من طرف الحكومة هو ضعيف وأن حقوق المستثمر محمية من طرف القانون.²

المبحث الثاني: ماهية قطاع الصناعة.

تتسابق الدول لتطوير قطاعاتها الصناعية لما لها من دور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يتميز القطاع الصناعي كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة بارتفاع معدلات إنتاجيته ومن ثم ارتفاع معدلات نموه الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الصناعة

عرف القطاع الصناعي تحولات وتغيرات عامة نذكر منها ما يلي:

1. التطور التاريخي للظاهرة الصناعية

تعود نشأة الصناعة إلى المجتمع البدائي، بقيت تتطور إلى أن وصلت إلى مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، عموماً لقد مرت بالمراحل التالية:

1-1 مرحلة الصناعة المنزلية: حيث بدأت في الأول بشكل أنشطة منزلية ضمن القطاع الزراعي

الريفي في شكل ورشات، إذا كانت المرأة، تقوم بصناعة وحياسة الملابس والغزل والنسيج، بينما كان الرجل يقوم بصناعة أدوات العمل والمطبخ وغيرها من الأدوات الضرورية للمنزل والإنتاج، إضافة إلى العمل في الزراعة، لقد كان هذا العمل اليدوي يهدف إلى إشباع احتياجات العائلة من المنتجات اللازمة دون أن يخصص منه شيء للسوق، استمر هذا النمط إلى مرحلة متقدمة في تطور المجتمع البدائي بسبب حجم الإنتاج، مع مرور الزمن أصبح هذا الإنتاج مورداً رئيسياً

¹ أمرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ص 36.

² عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة 1، 2016 ص 136.

لدخل بعض العائلات، ذلك عندما أصبح جزءا منه مخصص للتبادل في السوق، أو على شكل خدمات صناعية للغير.

1-2 المرحلة الحرفية: ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين في نشاط معين في القرية كحرفيين أو صناع كالحدادين والنجارين والصياغة والخزفيين، أصبح نشاطهم مخصص أساسا للسوق، ذلك بإنتاج سلع صناعية بطلب المستهلك، بعد ذلك أصبح إنتاج السلع وعرضها للبيع في السوق دون طلب المستهلك، بهذا أصبح الحرفي صناعي صغير، تعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهمة في تطوير الصناعة وتطور قوى الإنتاج وتحسين أدواته.

1-3 المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة: ظهر ما يسمى بالمشغل الصغير، فيه يقوم رب العمل والمنتج باستخدام عاملين حرفيين آخرين مقابل أجور محددة لصنع المنتجات باستعمال تقنية يدوية، تحت سقف واحد، لقد ساعدت هذه الوسيلة على الرقابة داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية مما يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين، إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل، غير أن المخطط الإنتاجي التعاوني بقي محدود الفائدة نظرا لعدم استخدامه أسلوب تقييم العمل والاستفادة من فوائد تقسيم العمل.

1-4 مرحلة المشغل الرأسمالي: هو عبارة عن ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، باستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل، لقد انتشرت المشاغل في الدول الأوروبية ابتداء من أواسط القرن السادس عشر، يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السابقة.¹

2. مفهوم الصناعة:

يعبر مفهوم "الصناعة" عادة على استخدام العمل الإنساني، في إحداث تحويل ميكانيكي، أو كيميائي للمواد إلى منتجات جديدة. أما من حيث المضمون، فقد انصرفت أدبيات الاقتصاد إلى تحديد ثلاث مفاهيم للصناعة، يمكن تلخيصها كما يلي:

¹ زفيزف هنده، دور الاستثمار الأجنبي في ترقية القطاع الصناعي، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 08، العدد 2، 2023، ص234-235.

أ. المفهوم الإحصائي للصناعة:

تتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت، والمنشآت هي وحدة اقتصادية، تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية، والمفهوم الإحصائي للصناعة، هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة، وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي، وهكذا نجد بأن المفهوم الإحصائي للصناعة، هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت، أو الصناعات وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي، أو نوع الصناعة.¹

ب. مفهوم الصناعة من النظريات الاقتصادية:

تتألف الصناعة من منشآت تنتج سلعة أو عدد من السلع، بحيث تتضمن كل منشآت على وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لإنتاج السلع، ويديرها مسير واحد يقوم باتخاذ القرارات. وقد عرف "FORTMAN" الصناعة بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا، وقد لقي هذا التعريف نقدا من قبل الاقتصاديين لعدم واقعيته، إذ أنه لا توجد صناعة ومنشآت تنتج سلعا متجانسا بشكل مطلق، حتى في حالة وجود منشآت تنتج سلعة واحدة ولو كانت بديلة. فالمفهوم الواقعي للصناعة هو أنها مجموعة من المنتجين لسلع بديلة قريبة لبعضها البعض وتجهز بها مجموعة من المشتريين.

كما عرفها "SHUBIRLAN" على أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع غير متجانسا مطلقا.²

ج. التعريف الإجرائي:

كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في مجتمع من أجل تحويل المواد الخام والسلع الوسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعة نهائية يكون الهدف منها تلبية حاجة المستهلك المحلي أو بهدف التصدير.

يعرفها بعض الباحثين أيضا بأنها (عملية يتم فيها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعا وإشباعا لحاجات الإنسان ورغباته، كأن نحول القطن الخام إلى المنسوجات القطنية، ونحول الحديد الخام إلى مكينات وآلات حديدية)، وعرفت أيضا بأنها (ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، وهي العمليات التي يقوم بها

¹ سليم بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية،

أفاق 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة-1، 2016-2017، ص49.

² جميلة مدني، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والأفاق بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اختصاص التخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص47.

الإنسان مستخدماً نوعاً من الآلات والأجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة يستفيد منها الإنسان بصورة أكبر من حالة المواد السابقة التي استخدمت في صنعها).¹

لعل تعريف هيأت الأمم المتحدة للصناعة يعد أكثر شمولاً، من خلال وصفها (بأنها تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية إلى منتجات أخرى سواء أنجزت بواسطة آلات ميكانيكية تحركها قدرة أم أنجزت بالأيدي، وسواء أحدث إنجازها في مصنع أم في ورشة أم في بيت، وسواء بيعت إلى تاجر جملة أو إلى تاجر مفرد).

كلمة الصناعة (Industrie) قد اتسع مفهومها ليشمل مفاهيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كمفاهيم صناعة النقل (Transportation Industrie) وصناعة السياحة (Tourisme Industrie) وصناعة الزراعة (Agricultural Industrie) إذ يقصد بذلك النشاط الإنتاجي في تلك المجالات.

برغم من تعدد تعاريف الصناعة واتساع مفهومها واتجاهاتها، إلا أنها لا تخرج عن الحالات الآتية:

➤ حالة استخراج الخامات من باطن الأرض، أو تقطيع الصخور وتدعى بالصناعة الاستخراجية (Extractive Industrie).

➤ حالة تحويل المواد الأولية من صورة إلى أخرى لتكون أكثر فائدة للإنسان وتدعى بالصناعة التحويلية (Industrie Manufacture).

➤ حالة إنتاج الطاقة من أحد مصادر الوقود، كالفحم والنفط والغاز الطبيعي أو من المتساقط المائية أو من الانفلاق الذري وغيرها. وتسمى بصناعة إنتاج الطاقة (Industrie Energie).²

المطلب الثاني: أنواع وأهداف الصناعة

تتفرع الصناعة إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1. أنواع الصناعة:

للصناعة نوعان هما صناعة وفق الشكل وصناعة وفق الموضوع:

تتفرع الصناعة وفق الموضوع لأقسام مختلفة في عصرنا الحالي وهي:

➤ الصناعات البدائية: هي الصناعات اليدوية التي لا تعتمد على أي من القوى المحركة أو الآلات، بل تعتمد على الخامات المحلية، والمهارة اليدوية المكتسبة، وقد مارسها الإنسان منذ القدم، ومازالت في بعض مناطق العالم، مثل أمريكا الجنوبية، ومن الأمثلة على هذه الصناعات: دبغ الجلود، وحفظ اللحوم بطريقة التجفيف.

¹ محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، أطروحة دكتوراه في الجغرافية، جامعة الكوفة كلية الآداب قسم الجغرافية، 2007، ص 6.

² محمد جواد عباس شبع، سبق ذكره، ص 7.

- الصناعات البسيطة: هي الصناعات التي لا تتغير كثيرا عن صورة المادة الأصلية، حيث أنها تعتمد على المواد المحلية، ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، ومن الأمثلة عليها: حفظ الفواكه والخضروات، قطع الخشب، وتقليمه.
 - الصناعات الحديثة: هي الصناعات التي تعتمد على رؤوس الأموال الكبيرة، والمواد الخام، والأيدي العاملة، والخبرات الفنية الدقيقة.
 - الصناعات الاستخراجية: هي الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية التي لا تعوض، مثل صناعة الإسمنت، والفوسفات، وغيرها.¹
 - الصناعات التحويلية: هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المواد نصف المعلبة إلى سلع كاملة التصنيع، مثل تحويل بعض الخضار إلى معلبات.
- أما النوع الثاني صناعات وفق الشكل:

- الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة: يتحدد نوع المنشآت بنوع الفرع الصناعي مثل تصفية النفط، والحديد والصلب، والإسمنت، وصناعات الورق، والتي لا يمكن أن تكون بحجم صغيرة، وفي الدول النامية فهناك العديد من الصناعات الصغيرة والتي تتركز في القطاع غير المنظم (Informa) وإن طرق الإنتاج والأدوات معظمها تقليدية وإن حجم رأس المال لديها محدود جدا وهذا ما يجعلها تكون في متناول إمكانات هذه البلدان، أما بالنسبة للصناعات الكبيرة فإنها المشاريع التي تنشأ على نطاق واسع الاستخدام والتوظيف بعدد كبير من العمال وباستثمار كبير، وتشمل إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات مثل السيارات.
- الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة: طبقا إلى التصنيف القياسي الدولي للصناعة (ISIC) فإن الصناعات الثقيلة تشمل السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاك المعمرة والمتطورة والورق والكيماويات ومنتجات البترول والمنتجات التعدينية غير المعدنية والمعادن الأساسية ومنتجات المعادن، أما الصناعات الخفيفة فتشمل السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.²

2. أهداف الصناعة:

- تعددت الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عن طريق الصناعة بمختلف مشاريعها أهمها ما يلي:
- تعظيم الربح: يعتبر الهدف التقليدي والأكثر أهمية، إذ أنه يستند على فرضية أن المشروع هو وحدة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم الذي ينظر إليه كإنسان اقتصادي

¹أنواع الصناعة، <https://www.venecia-lca.com/ar/news.php?type=news&id=28>، 2024/5/2

²مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005، ص 49-50.

- (Économique Man) يعمل من أجل الربح، يعتبر مجهوده في النهاية مقيما من خلال الفائض الذي يحققه من المشروع، حيث يعتبر كفوًا إذا كان يحقق مستوى جيد من الأرباح.
- تعظيم الإنتاج: تعتبر المحافظة على مستوى الإنتاج مستقر عند حد معين أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض على حد أدنى معين هدفا في حد ذاته وذلك لما قد يؤدي إليه من استقرار في العمالة، بالإضافة إلى المحافظة على التكلفة المتوسطة حتى لا ترتفع عن مستوى معين، كما أنه هناك بعض المنشآت المملوكة للقطاع العام تنتج سلعا ضرورية، ويكون من أهدافها إنتاج أكبر كمية ممكنة من هذه السلع وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الجماهير لإشباع حاجاتهم منها.
- تحقيق أقصى حجم من المبيعات: عند النظر إلى واقع المشاريع الصناعية والبنية التنظيمية والمؤسسية، نلاحظ وجود عدة مقاربات جديدة مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم المبيعات للمشاريع الصناعية، ومن ثم الصناعة بشكل عام. على سبيل المثال، هناك من اقترح هدف تعظيم عوائد المبيعات كأحد هذه المقاربات الجديدة.
- تعظيم نمو المشروع: هذا الهدف يمثل هدفا آخر مقترحا للمشروع، حيث يقوم المشروع في هذه الحالة بتعظيم معدل النمو لأحد جوانب النشاط الصناعي. فقد اقترح البعض هذا الهدف، بينما دعا آخرون إلى تعظيم نمو إجمالي الأصول الإنتاجية للمشروع. وقد يكون هدف تعظيم الأرباح المحتجزة المتاحة لإعادة الاستثمار مكافئا لهذا الهدف.
- تعظيم قيمة المشروع: تم اقتراح هذا الهدف على أساس أن يعتبر قيمة رأس المال، إلا أن قيمة المشروع الصناعي (التي يعبر عنها بزيادة سعر السوق لرأس المال المملوك) تعتمد على المستوى الحالي للأرباح وكذلك على الأرباح المستقبلية المتوقعة من المشاريع الصناعية.
- الأهداف الإدارية: في ظل الانقسام المتزايد بين الإدارة والملكية في المؤسسات الحديثة، ومع اتساع حجمها ونطاق نشاطها، وتعقيد المهام الإدارية وتطورها، بدأت تبرز أهداف جديدة تعبر¹ عن طموحات الإدارة. تشمل هذه الأهداف تنمية المرتبات والمكافآت للعاملين، وزيادة الرضا الوظيفي، وغيرها من الطموحات التي يسعى المديرون لتحقيقها، يهدفون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن والاكتفاء بتحقيق هامش ربح يتجاوز الحد الأدنى، مقابل المصروفات الإدارية التي تلبى احتياجات وطموحات الإدارة.²

¹ سمية سريدي، "أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية"، أطروحة دكتوراه، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 1ماي، 1945، قالمة، 2016، ص 166-167.

² سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية القطاع الصناعي

يتسم التصنيع بجملة من الخصائص تتعلق بالعملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة، وتتجلى هذه الخصائص فيما يلي:

1. خصائص القطاع الصناعي:

من المواصفات التي يتصف بها البلد الصناعي، أو بعبارة أخرى الشروط التي يجب أن تتوفر في البلد لكي يكون صناعيا حسب البعض هي:

- أن يكون ربع الناتج المحلي (كحد أدنى)، يأتي من القطاع الصناعي.
- أن تكون نسبة معينة من الإنتاج الصناعي (60% مثلا)، تأتي من الصناعة التحويلية، وذلك لكي تستبعد حالات الدول التي يشكل قطاع التعدين فيها معظم أو كل النشاط الصناعي.
- أن تكون نسبة معينة من القوى العاملة (10% كحد أدنى)، تعمل في القطاع الصناعي.

وعلى هذا الأساس فإن تعريف البلد الصناعي يكون ذلك البلد الذي يشكل القطاع الصناعي فيه حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 60% من إنتاج القطاع الصناعي يأتي من إنتاج الصناعة التحويلية، وحوالي 10% من القوى العاملة في البلد يعملون في الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذا التعريف يعتبر إلى حد ما تحكما إلا أنه شأنه في ذلك شأن أي تعريف آخر.

وتكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه المزايا هي:

- يتميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثلها في النشاط الزراعي أو العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي، إضافة إلى ذلك فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة مما يؤدي إلى انتقال هذا التحسن التكنولوجي إلى القطاع الأولي (الزراعة والاستخراج)، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية في هذا الأخير.
- إن موفورات الحجم (Economies Squale)، تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى الأمر الذي يمكن من جني ثمار وفيرة من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.

➤ تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية (Intra-Sectoral)، ومع القطاعات الأخرى (Inter-Sectoral) مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي. ويمكن للتشابكات أن تكون خلفية (Backward Linkages) عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعات إنتاج الملابس الجاهزة.

➤ تتميز الصناعة في إمكانيتها على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل (Labour Intensive).¹

ومنه نذكر بعض خصائص القطاع الصناعي في الجزائر:

➤ ضعف الإنتاج الصناعي:

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة.

بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية "خاصة التحويلية" إلى أن تكون سجيئة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها. حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها، وتطويره كما ونوعا.

➤ الحماية وضعف القدرة على المنافسة:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه مطلقة، وانحصرت عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، والمطالبة باستمرار الحماية للإنتاج

¹مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 37-39.

المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

➤ العلاقة مع السوق الخارجية:

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وبالأخص ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المحجفة في كثير من الأحيان.

➤ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوعية:¹

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها من مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمال.
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

➤ الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغيرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، ولا يقتصر دور التكنولوجيا في إحداث تغييرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغييرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحديثه التكنولوجيا في عالم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، لكل الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة ومكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة أو وثائق براءة

¹ سلامة وفاء، ولها ورده، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2018/13، ص 142-143.

الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستدلال والصيانة للتكنولوجيا المستوردة.

كما يتميز القطاع الصناعي الجزائري بـ:

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي.
- تتميز الصناعة الجزائرية بهيمنة الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- العملية الصناعية المتجزئة.¹

2. أهمية القطاع الصناعي:

- الأهمية الاقتصادية: تظهر أهمية الصناعة من الدور الذي تحتله في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبين من خلال الواقع بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الصناعي لكون الصناعة هي المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة، وبذلك تصبح التنمية الصناعية أساسا للتحوّل الهيكلي للاقتصاد والتطور الاجتماعي، كما أن للصناعة القدرة على رفع الدخل القومي، وبالتالي ينعكس على دخل الفرد، واستخدام المستوى التكنولوجي المناسب لمستوى الصناعة والذي يتطلب أيدي عاملة ماهرة ومدربة من شأنها رفع المستوى الثقافي المهني بشكل² عام للعاملين، فالصناعة تشغل بقية القطاعات الاقتصادية بحكم تشابكاتها الأمامية والخلفية.
- لذا نرى جميع البلدان المتقدمة هي بلدان صناعية، أما البلدان التي تكون فيها الصناعة ضعيفة فإنها تندرج بقائمة البلدان النامية، ويشير (Harry Johnson) إلى أن التصنيع يعد أحد الأهداف القومية، لأنه يؤدي إلى ترصين الاستقلال والهيبة القومية.
- الصناعة تساهم في تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي والذي من شأنه تعزيز الاستقلال السياسي.
 - يساهم القطاع الصناعي في رفع المستوى المعيشي بشكل مضطرد بفعل زيادة الدخل وزيادة درجة التحضر وارتفاع المستوى الثقافي والنمط الاستهلاكي وهو ما تتضمنه عملية التنمية.

¹ سلامة وفاء، ولهة وردة، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

² صابر محمد زهو، م. خالد أرحيل شهاب، م. مثنى معيوف محمود، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين وأفاق تطوره للمدة 2000-2018 دراسة مقارنة، المجلد 13، العدد 3، السنة 2021، ص 85-87.

- قدرة القطاع الصناعي على خلق الارتباطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد أكثر من أي قطاع آخر، وذلك من خلال توفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى وخاصة قطاع الزراعة.
- القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الأخرى له القدرة على استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية، كما له القدرة على خلق وتطوير المهارات العلمية وخلق المناخ الملائم لجلب المهارات وعدم هجرة الكفاءات خارج البلد.
- الأهمية الاجتماعية: أما بالنسبة للأهمية الاجتماعية للصناعة فمن الممكن استخلاصها على النحو التالي:
- تعمل الصناعة على تشغيل العاطلين عن العمل واستحداث فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي ونمط الحياة الاجتماعية، وهذا بدوره يساهم بشكل فعال في مواجهة المشكلات الاجتماعية العديدة، لاسيما القضاء على التخلف الاجتماعي وفي إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بما يتفق والواقع الاجتماعي الجديد الذي أوجدها النشاط الصناعي في المجتمع.
- لتطوير مهارات الأيدي العاملة يتطلب فتح مراكز تدريب وإقامة دورات تأهيل واستخدام مزيد من التقنيات الصناعية مما ينعكس في إحداث تأثيرات إيجابية على مهارات العاملين وزيادة مستواهم الثقافي والحضاري.
- توفير السلع الأساسية ذات الاستخدام المباشر والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية.
- تكمن أهمية الصناعة أيضا في أنها تستثمر العمل المتخصص ذو المهارة الفنية الجيدة والإنتاجية العالية.
- تعمل على زيادة معدلات الدخل الفردية وتساهم في زيادة القدرة الشرائية للأفراد من خلال إسهامها الكبير في الناتج المحلي والناتج الصناعي الذي يعمل على اتساع السوق الوطنية، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.¹

¹ م. صابر محمد زهو، م. خالد أرحيل شهاب، م. معيوف محمود، ص 85-87.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة

فهم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل مختلف أبعاده وآثاره على القطاع الصناعي ودوافعه يحسم علينا ضرورة الإلمام بالجوانب النظرية لإبراز علاقته بالقطاع الصناعي وفق ما وضعتة النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الربح من أهم الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن هذا لا يمنع وجود دوافع أخرى اقتصادية وغير اقتصادية نذكر منها:

1. الدافع الاقتصادي: تسعى مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أعلى ربح ممكن

من خلال توجيهها نحو الدول، وذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباطا بمستويات تطورها، وبالشكل الذي يمكن هذه المشروعات من الحصول على أرباح أعلى من تلك التي تحصل عليها في الدول المصدرة لهذا الاستثمار.¹

2. الدافع السياسي والاجتماعي: بالرغم من أن الاستثمار السياسي مثير للجدل بين الباحثين

حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهميته بوضعه عنصراً أساسياً في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة. أما العوامل الاجتماعية فتعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال.²

3. الرغبة في النمو والتوسع: هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات المتعددة الجنسيات بهدف

تطوير الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص ممكنة من الأسواق، إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المتشابهين.

هناك شركات لم تستطع أن تتنافس شركات أخرى في السوق نفسه والمنتج نفسه، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل

¹ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، 2010، ص93.

² دريد محمود السمراني، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص82.

ودافع يدفعها إلى الاستثمار الأجنبي في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طويلا وعرضيا، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات.¹

4. احتواء المعرفة الفنية والعلمية: يساهم التقدم العلمي والتقني بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي، إذ أنه من غير المتوقع الحصول على التقنية وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص على صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموما بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة، هذا الدافع يجعل الشركات تتموقع وتتمركز في العديد من الأسواق الدولية ومن خلال التكنولوجيا الدقيقة التي تستعملها في الإنتاج المحنكة من طرفها، مما يدفع بالعديد من الدول إلى العمل على تخفيض تكاليف هذه السلع جلبها عن طريق الشراكة مع هذه، أو بواسطة شرائها، أو تقديم تسهيلات وحوافز لهذه الشركات للمجيء والاستقرار في هذه البلدان، وبالتالي أصبحت المعرفة الفنية والعلمية دافع يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر تتموقع ويتمركز في الأسواق الخارجة عن بلده الأصلي.²

5. قيود التجارة الخارجية والقيود البيئية: يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشروعاته في الدول التي يتسع استخدامها للضرائب الجمركية، والإجراءات التقيدية والتي يتم إتباعها من أجل حماية إنتاجها ومشروعاتها الناشئة، وذلك من أجل التخلص من هذه الضرائب والإجراءات باختراقها عن طريق عملها داخل الاقتصاديات المحلية.

كما أن الإجراءات والمتطلبات التي تعرض على المشروعات في العديد من الدول التي تصدر الاستثمارات الأجنبية سواء تلك التي يراعي فيها جوانب تتصل بالمحافظة على البيئة، أو التي ينجم عنها استنزاف للموارد الطبيعية وغيرها، تدفع الشركات نحو التوجه إلى إقامة مشروعاتها في الدول التي لا تعرض مثل هذه الشروط.³

6. السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة: تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى إلى الاستثمار في الدول الأخرى إلى اختراق أسواق، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها، والتحكم في قرارها السياسي وتوجيهه، بالإضافة إلى السعي للحصول على المواد الخام بأثمان رخيصة، لرفع صادراتها لها، لأن توسع سوقها يؤدي إلى توسيع شركاتها في أسواق هذه الدول، وبالتالي تعتبر السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة دافع من دوافع الاستثمار الأجنبي.

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² دريد محمود السمراني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 94.

7. **الاحتكار:** إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على الحد من المنافسة التي تلقاها من الجهات والمشروعات الأخرى بالعمل على التوجه نحو العمل داخل أسواق الدول التي تقام فيها هذه المشروعات وبذلك تتاح لها درجة سيطرة أكبر على أسواقها المحلية، وفي ظل ما يتوفر لها من حوافز تشجيعية ترتبط بذلك.¹
8. **رخص العمالة في الدول النامية:** يعتبر دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، عرض الأجور الباهظة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات.
9. **التواجد والتموقع بالقرب من الموارد الأولية:** من خلال التموقع بالقرب من مصادر المواد الأولية يمكن للشركات تقليل تكاليف نقل هذه المواد لبلدانها.
10. **استخدام الموارد المالية الفائضة:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد منافذ ومجالات تتيح استخدام الأموال الفائضة، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة تطورها، وارتفاع الدخل فيها، وارتفاع مدخراتها، والتي تفوق حاجتها لاستخدامها في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة.²

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المستقبلية له، كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول.

1. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

- أ. **على مستوى الدولة المضيفة:** هناك العديد من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي والتي من بينها:
- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
 - رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال واستحداث مشروعات مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
 - تدريب العمالة المحلية التي تتيح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وذلك باستخدام أحدث الأساليب والتكنولوجيا المكتسبة.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ص 94.

² المرجع نفسه، ص 94.

- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية لتوصيلها إلى التكنولوجيا وأساليب البحث عن الشركات الأجنبية.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى تكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية.¹

ب. على مستوى الدولة المصدرة:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. على مستوى الدولة المضيفة:

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، إلا أنه يواجه العديد من العيوب والتمثلة في:

- غالباً ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توفرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، ويزداد الأمر سوءاً عند قدرة المستثمرين الأجانب تحويل أموالهم إلى الخارج.

- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدول المضيفة بدلاً من تشجيعه على المزيد من الاستثمارات المحلية وتأثيره على النمو الاقتصادي وخروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدول المصدرة خاصة في الأجل الطويل إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى المزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.²

- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توفر بنية أساسية قوية

¹ بربار نور الدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لراي سفيان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص154.

² بربار نور الدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لراي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص156.

تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناجمة عن زيادة الاتفاق على البحوث والتطوير، ليس ذلك وحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة بالنسبة لمنتجات الدولة المضيفة التي تفتقر لذلك الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي محدوداً.

➤ يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة.

➤ قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي الأساسية للدولة وبصفة خاصة إذ تزايدت مبيعاتها السنوية على مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية.

➤ تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجوراً عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءاً كبيراً من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية.

➤ هناك انتقاداً آخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحياناً) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل الصناعات الكيماوية، الصلب، الاسمنت والسيراميك.

ب. على مستوى الدولة المصدرة:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

➤ حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

➤ تصدير فرص العمل.

➤ التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.¹

¹ بريار نور الدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لراي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 157.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصاديات الدول المضيفة، حيث يساهم بشكل مباشر في خلق عديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع من خلالها حركة التصنيع في الدولة المضيفة إلى النمو، ويمكننا أن نبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي من خلال النقاط التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة تمويل حقيقية وذلك من خلال تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في نقل التكنولوجيا والمعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.
- تحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها أو جعله قطاعاً منتجاً لأسواق أخرى.
- تنمية وتقوية تنافسية المؤسسات المحلية ويساعدها على اختراق الأسواق العالمية مما ينعكس بالإيجاب على ترقية وتطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات.
- يشجع على ظهور مؤسسات المناولة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية في برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة عن طريق التخفيف من وحدة العجز في المدخرات المحلية وزيادة عرض العمليات الأجنبية مما ينعكس بالإيجاب على زيادة الإنتاجية وارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وارتفاع الأجور المحلية، وانخفاض مستوى الأسعار والمساهمة في توظيف العمالة المحلية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية العالية إليها.¹
- إن تواجد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في البلدان النامية قد يؤدي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشاريع الأجنبية باحتياجاتها أو الصناعات المتممة التي تنتج السلع المكملة لمنتجات المشاريع الأجنبية.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفير العديد من السلع الاستهلاكية عالية الجودة وبأسعار تنافسية، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.
- تحفيز المنتجين المحليين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، مما يؤدي ذلك إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.²

¹ شبي عبد الرحيم، هواري علي، بلخير فريد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية والمناجمت، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 125.

² شبي عبد الرحيم، هواري علي، بلخير فريد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة وتحليل أهم العناصر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا الفصل، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية مهمة تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبه حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري الأجنبي، مما يجعله مقصد للعديد من الدول، وبالرغم من اختلاف أشكال الاستثمار الأجنبي إلا أن الدول المضيفة أدركت أنه عامل أساسي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، ونظرا لأهميته فقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام الكثير من المدارس والمفكرين الاقتصاديين، حيث اختلفت دوافع القيام بهذا النوع من الاستثمارات باختلاف آراء وأفكار الاقتصاديين المفسرين لهذه الظاهرة.

وقد تناول هذا الفصل ماهية القطاع الصناعي من الناحية الإحصائية والنظريات الاقتصادية والتعريف الإجرائي أيضا، كما أبرز أهمية التنمية الصناعية في تحقيق الأهداف.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

يعد نمو القطاع الصناعي أحد المرتكزات الأساسية في التحولات والتغيرات الهيكلية لأي اقتصاد، وذلك لكون القطاع الصناعي يمثل القطاع الرائد لعملية التنمية الاقتصادية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وقد أثبتت التجارب التنموية الناجحة في مختلف دول العالم أن التطور الصناعي قد لعب الدور الأساسي في نهوضها وتقدهما اقتصاديا واجتماعيا.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية، فبعد الاستقلال مباشرة وإثر الركود الاقتصادي الذي ساد البلاد في مختلف الهياكل القاعدية، قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات تهدف في مجملها إلى التوصل إلى إنشاء قاعدة صناعية متينة. من هنا أصبح الحاجة والماسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال التصنيع، وأخذت تسعى بثتى الطرق والتنافس على استقدامه بوسائل عديدة وتوفير البيئة المناسبة لجذبه، هذا نتيجة للاعتقاد بأن الاستثمارات الأجنبية تمثل مصدرا مهماً في ضخ رؤوس الأموال في اقتصاد وإنشاء المدن الصناعية ورفع القدرات الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا معدات حديثة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نمو القطاع الصناعي والتوجه نحو الحداثة ومواكبة التطورات العالمية.

ومن أجل التعرف على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في الجزائر (1986_2022).

المبحث الثاني: دراسة التكامل المشترك للمتغيرات.

المبحث الثالث: تقدير نموذج ARDL.

المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في الجزائر (1986_2022).

يكتسي الاستثمار الأجنبي الكثير من المزايا على تنمية وتطوير الصناعة في البلدان النامية، وقد نجحت الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل أكبر والتسريع من تحقيقها، حيث عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا خصوصا مع بداية الألفينيات أين تميزت هذه الفترة بتغيرات جذرية على عدة مستويات.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1986_2022).

يعتبر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة في الاقتصاد مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. ويوضح الجدول التالي سلسلة صافي التدفقات

الجدول رقم (1): الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة) في الجزائر في الفترة

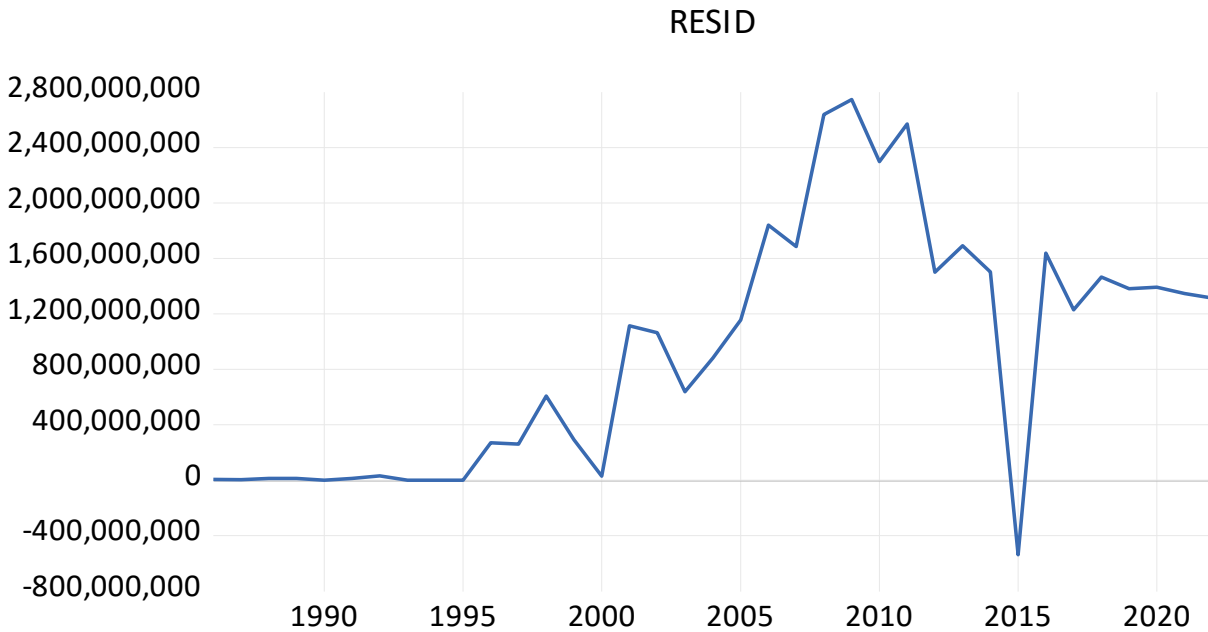
(1986_2022)

| السنة | IDE | السنة | IDE | السنة | IDE | السنة | IDE |
|-------|-------------|-------|------------|-------|-------------|-------|------------|
| 1986 | 5316528.378 | 1997 | 260000000 | 2008 | 2638607034 | 2019 | 1392405023 |
| 1987 | 3711537.9 | 1998 | 606600000 | 2009 | 27469307034 | 2020 | 1392405023 |
| 1988 | 13018265.02 | 1999 | 291600000 | 2010 | 2300369124 | 2021 | 1346500511 |
| 1989 | 12091646.8 | 2000 | 280100000 | 2011 | 2571237025 | 2022 | 1314322001 |
| 1990 | 334914.5642 | 2001 | 1113105541 | 2012 | 1500402453 | | |
| 1991 | 11638686.45 | 2002 | 1064960000 | 2013 | 1691886708 | | |
| 1992 | 30000000 | 2003 | 637880000 | 2014 | 1502206171 | | |
| 1993 | 1000 | 2004 | 881850000 | 2015 | -537792920 | | |
| 1994 | 1000 | 2005 | 1156000000 | 2016 | 1638263954 | | |
| 1995 | 1000 | 2006 | 1841000000 | 2017 | 1230243451 | | |
| 1996 | 270000000 | 2007 | 1686736540 | 2018 | 1466116068 | | |

المصدر: معطيات البنك الدولي

يبين الجدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ما بين (1986_2022) ويتراوح ما بين 537.79- مليون دولار كأدنى قيمة سنة 2015 إلى 27.46 مليار دولار كأعلى قيمة سنة 2009، حيث اتضح لنا أن تواجد الاستثمار الأجنبي في الجزائر كان منذ الاستقلال، وهذا راجع لارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع المحروقات في إطار الشراكة، كذلك وبسبب الظروف التي عاشتها الجزائر في الثمانينات والتسعينات ظهرت ضرورة التخلي عن المبادئ الاشتراكية واللجوء إلى اقتصاد السوق من خلال اتخاذ العديد من التدابير واعتماد سلسلة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئة الاستثمار فيها وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات، وبالرغم من ذلك تبقى الجزائر من الدول ذات الاستقطاب الضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين (1986_2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق ومخرجات (Eviews 12)

فالملاحظ أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا وتقريبا منعدم خلال الفترة (1986_1995) بسبب الوضع المعقد في الجزائر على جميع المستويات، ويرجع ذلك بحد كبير إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد حيث شهدت هذه المرحلة تقاوم أزمة الديون الخارجية وارتفاع خدماتها، وعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر التي كان لها تأثير سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية. وبعد تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق وبغية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر قامت بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 قدمت من خلاله مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين منهم وغير المقيمين، تم تعديله سنة 2001 ليفسح مجالا واسعا للاستثمار الخاص

الوطني والأجنبي، من خلال إدخال مبدأ حرية الاستثمار، اعتماد معايير دولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تشجيع المستثمرين الأجانب من خلال توفير الحواجز المالية والضريبية فعرفت بذلك هذه المرحلة (1996_2014) تحسن في مستوى نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية. وتصدرت الجزائر خلالها قائمة الدول المضيفة للاستثمارات عربيا عام 2011 وتراجعت إلى المرتبة الرابعة سنة 2012.

إلا أنه و في سنة 2015 شهدت الجزائر انخفاضا حاد (بمستوى سلبي) في معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب انهيار أسعار النفط وتدهور اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر، ليزداد بشكل ملحوظ مرة أخرى في سنة 2016 بسبب تحسن سياسات الاستثمار من ناحية، حيث وضعت الجزائر قانون استثمار جديد وقدمت حوافز للضرائب والتسهيلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وتحسين إنتاج النفط من ناحية أخرى، ليعود إلى النمو بنسب قليلة نوعا ما في الفترة (2017_2022) وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر وعدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر بخصوص القطاع الصناعي وتطويره

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بارتباطه التام بالخارج، وعلى وجه الخصوص بفرنسا لذلك اتخذت الدولة استراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي في مرحلة التخطيط سيتم ذكرها فيما يلي:

➤ تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال (1962-1966)

كان المستعمر يهدف إلى عدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة وإبقائها كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجيات البلدان المتقدمة، حيث أدى ذلك إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتجات الصناعية الفرنسية، وقد تم خلال هذه المرحلة إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وإنشاء دواوين وطنية (كديوان الحبوب وديوان التجارة) وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات)، باستثناء بعض الشركات الصناعية الكبرى التي بقيت تزاوّل نشاطها كشركات رونو (RENAULT) وبيبرلي (BERLIET) والشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تنشط.

وشهد القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة بين 1962 و1963 تطورات مثيرة للقلق، حيث انخفض إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 55%، كما تم تسجيل اختفاء حوالي 1400 مؤسسة صناعية، وعرف قطاع التعدين وصناعة الحديد والصلب انخفاضا في الإنتاج بنسبة 20% و25% على التوالي، وزيادة على هذا فقد عرف قطاع النسيج انخفاضا في طاقاته الإنتاجية بنسبة 58%، 14% بالنسبة لصناعة تعليب الأسماك. وتميزت هذه الفترة بقوة قطاعين هما الزراعة والخدمات، حيث كانت تمثلان نسبة 73% من إجمالي الإنتاج، أما القطاع الصناعي فكانت نسبة مساهمته حوالي 20% في

الإنتاج الكلي والتي كانت تستخدم كمدخلات للصناعات الثقيلة، في حين نجد أن الصناعات الغذائية والتي كانت تعتمد على التحويل البسيط للمنتجات الزراعية لم تكن تمثل سوى نسبة 45% من إجمالي إنتاج القطاع الثانوي، إن هذا الأداء الضعيف الذي شهده القطاع الصناعي بعد الاستقلال ما هو إلا نتيجة لتخلي المعمرين عن المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية. وانعدام سياسة صناعية واضحة المعالم مما أدى إلى انعدام التكامل والترابط الأممي والخلفي بينهما.¹

➤ تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال (1967-1979)

قامت الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية في هذه المرحلة منها: المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى. "هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963.

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية خفيفة فيما بعد.²

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والالكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل. "إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969.

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى وجود توازن في حجم الاستثمارات.³

¹ سليم مخضار، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 102.

² كربيالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خبضر، بسكرة، جانفي 2005، ص 56.

³ كربيالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

➤ تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال (1980-1989)

قد شهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة هذه المؤسسات على التحكم والرفع من قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى ذلك فإن كبر حجم هذه المؤسسات وتمركز هياكلها وتوسع مجال نشاطها لم يساعدهم متخذي القرار على إنشاء هيكل تنظيمي مثالي يسمح بتدفق المعلومات ويسهل عملية اتخاذ القرار والتحكم أكثر في الرفع من القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى إنتاجية العمال والآلات، مما استلزم إعادة هيكلتها بطريقتين مختلفتين، حيث تقتصر الطريقة الأولى على إعادة الهيكلة حسب المنتجات أما الطريقة الثانية فيتم إعادة الهيكلة فيها حسب المناطق، وكان الهدف الرئيسي من إعادة الهيكلة هو إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية والتحكم أكثر في تسييرها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب الرئيسي في عرقلة أنشطة المؤسسات وتطورها العامل الأساسي في قتل روح المبادرة والإبداع داخل المؤسسات، وبموجب إعادة الهيكلة ارتفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة في أواخر سنة 1982.

وأمام الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي لا تتسجم إطلاقاً مع الحجم الكبير للاستثمارات التي تم تخصيصها للقطاع الصناعي بالدرجة الأولى في المخططات التنموية السابقة، ثم وضع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989). وكان يهدف المخطط إلى القضاء على مختلف الاختلالات المسجلة في المخططات السابقة إذ كان لسياسة تقويم المحروقات وجود فراغ مالي أدى بالسلطات إلى الاعتماد على الاستدانة من الخارج، مما أدى إلى إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة الأنشطة الأخرى.

ومن الأهداف الاقتصادية التي يسعى المخطط الخماسيين إلى تحقيقها هي تقوية العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل بينها ورفع وتيرة التبادل في السلع والخدمات من أجل توسيع السوق الوطنية بالاعتماد على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تمكين الفرد من التطور التقني عن طريق رفع مستوى التكوين في المؤسسات التعليمية والوحدات الاقتصادية الإنتاجية مع مراعاة أن يتماشى هذا التكوين مع متطلبات التنمية¹.

إن الاستراتيجية الصناعية المتبعة في هذه المرحلة تكمن في محاولة علاج الاختلالات عن طريق توسيع الطاقات الوطنية للإنتاج والتوزيع، ومن بين الأهداف المخططة في هذه الاستراتيجية هو بلوغ معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الخام لا يقل عن 8% بينما نمو الدخل فتم تحديده عند مستوى 7.5% سنوياً زيادة عن استهداف خلق حوالي 900000 منصب عمل في مختلف القطاعات خارج القطاع الفلاحي خلال الفترة (1980-1984)، لكن سرعان ما اصطدم تطبيق هذه الخطة الخماسية بظهور بوادر أزمة

¹ سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص 119.

اقتصادية خانقة شهدها الاقتصاد الوطني تمثلت في انهيار أسعار البترول إلى حوالي 10 دولار للبرميل سنة 1986، بانخفاض قدره 50% مقارنة بأسعار سنة 1980، زيادة عن انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% مما أدى إلى انهيار في إيرادات الصادرات التي مصدرها قطاع المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع كبير في الإيرادات بين عامي 1986 و1987 بنسبة 39% و31% على التوالي مقارنة بسنة 1985.¹

➤ تطور القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1990-1999)

لقد أدت التطورات السياسية التي مرت بها الدولة بداية التسعينيات والمتمثلة في توقيف المسار الانتخابي إلى توليد ضغوطات داخلية وخارجية زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي الجزائري وساهمت بشكل كبير في توقيف مسار التنمية. زيادة على ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة السابقة والمتمثلة في منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة لم تحقق إنعاش النمو كما كان مقررا بسبب نقص الموارد المالية، مما يترتب على ذلك توجه السلطات نحو تعميق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1995 أين تم إصدار القانون المتعلق برؤوس الأموال التابعة للدولة، حيث تقرر بموجب هذا القانون إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتجميعها وتنظيمها في شكل قابضة صناعية جديدة ومالية في إطار استراتيجية صناعية جديدة مبنية على الفعالية الإنتاجية والمردودية المالية وقابلية المؤسسات على المنافسة التامة.

وفي هذا الإطار وحسب (عبد المجيد بوزيدي) فإنه وخلال هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص سواء كانوا أجانبا أو وطنيين كما أن الدولة لم تعد تمتلك 100% من رأس مال الشركات، بل بإمكانها امتلاك نسبة 51% أو أقل حسب الأهمية الاستراتيجية للشركة أو القطاع حتى تتمكن من الرقابة على أنشطة المؤسسات والقرارات داخل مجلس الإدارة الخاصة تلك المتعلقة بالتنازل عن المؤسسات.

لقد عرفت هذه الفترة اهتماما غير مسبوق للسلطات الجزائرية بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتم إعطائه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار، إضافة إلى صدور المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي يعطي للاقتصاد² الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي، ومن بين المبادئ التي يركز عليها هذا المرسوم هو عدم التفريق بين المستثمر الأجنبي والمحلي، والحرية التامة للاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي ظل الظروف الصعبة التي عرفها القطاع الصناعي وفي

¹ سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، ص 89-90.

أواخر سنة 1991 تم تطبيق استراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات بهدف فك الخناق عن الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن النفط والغاز واستغلالها ونقلها، وتمحورت هذه التعديلات في إعطاء الأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي:

- توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي واستغلالها وحتى النقل بالأنابيب.
- إعطاء الشريك الأجنبي الحق في الحصول على حصته من الإنتاج الذي يشارك فيه.
- منح تخفيضات جبائية على نتيجة الاستغلال من أجل التحفيز على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية بعد فشل عملية المصالحة.¹

➤ تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2015)

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على عدة مستويات سواء على مستوى الوضع الأمني والذي بدأ يتميز بنوع من الاستقرار بداية من سنة 2005 إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى الأمور الإيجابية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة وأولها هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109.5 دولار سنة 2012، مما كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة وارتفاعها من 10 دولار سنة 1988 إلى 57 دولار سنة 2010، كما عرف أيضا ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا حيث انتقل من 7.4 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 20.1 مليار دولار سنة 2011. كل هذه المؤشرات توضح جليا بأن الجزائر عاشت أريحية مالية خلال هذه المرحلة ولا مثل لها منذ سنوات السبعينيات، حيث كان من المفروض² القيام بتنمية اقتصادية وصناعية شاملة ومتوازنة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية، ومن بين المرتكزات التي تركز عليها معالم الاستراتيجية الاقتصادية والصناعية الجديدة هو تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إتمام عملية خصخصة المؤسسات العمومية غير ناجعة اقتصاديا وماليا، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة التي بلغت 29.5% سنة 2000، كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب للنشر، ص 226.

² محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات وكذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية، لكن إلى غاية يومنا هذا جل الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة انتاج حقيقي، وبالتالي يجب أن تكون نسبة إدماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50% حتى يمكننا القول أن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة و بإمكانها تحقيق الاستقلال الاقتصادي¹.

➤ تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2015-2022)

شاهد القطاع الصناعي في الجزائر تطورا ملحوظا، حيث اتخذت الحكومة الجزائرية عددا من الإجراءات لتعزيز هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. تم إطلاق برنامج وطني لتطوير الصناعة سنة 2016، والذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وتم انشاء صندوق خاص لدعم الاستثمار في الصناعة بقيمة 10 مليار دولار سنة 2017، وقد شهدت أيضا الصناعات التحويلية نموا ملحوظا، حيث ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 5.2 سنة 2015 إلى 6.4 سنة 2022، وتم أيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من خلال تخفيف القيود على الملكية الأجنبية وتقديم حوافز ضريبية، وتم انشاء مناطق صناعية جديدة وتحديث البنية التحتية القائمة لتحسين بيئة الأعمال. ارتفع إجمالي الإنتاج الصناعي من 1.8 ترليون دينار جزائري سنة 2015 إلى 2.2 ترليون دينار جزائري سنة 2022.²

المطلب الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية.

في هذا المطلب سنتناول مؤهلات الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار الصناعي بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المشاريع الصناعية الأجنبية المقامة على أرض الوطن.

أولا: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمارات الصناعية

تملك الجزائر العديد من المميزات التي تؤهلها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولعل أبرزها حجم السوق المحلية، والقرب الجغرافي من الأسواق الاستراتيجية، وتوفر فرص الاستثمار في قطاع الطاقة وبعض القطاعات الاستراتيجية الأخرى كالمناجم، والصناعات الغذائية والكيمياء، والتكنولوجيا الجديدة والإعلام والاتصال وبالمقابل تواجه الجزائر العديد من المشكلات التي تسهم بشكل واسع في

¹محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

²تطور القطاع الصناعي في الجزائر من سنة 2015 إلى 2022-2022-2022 إلى <https://www.perplexity.ai/search/2015-2022-2022>

. 2024/2/5، AUKCx.H5R4iFwizEdA.y w

تعطيل ولوج الشركات الأجنبية إلى الجزائر، ويمكن ذكر بعض المميزات التي ينتجها الاقتصاد الجزائري كالاتي:¹

أ. **طبيعة الموارد البشرية:** تعد تكلفة العامل الجزائري من أخفض التكاليف مقارنة بدول الجوار، ودول البحر الأبيض المتوسط، حيث يتراوح متوسط الأجر الشهري لأعوان التنفيذ ما بين 19400 و 29200 دج، ويتراوح الأجر الشهري للإطارات ما بين 34900 و 78900 دج، وبالتالي توفر اليد العاملة المؤهلة والرخيصة، والتي يمكن استخدامها خاصة في مجال الإلكترونيك مثلما هو جاري في الهند ودول شرق آسيا، لأن برامج المعلوماتية لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

ب. **حجم السوق:** يضم السوق الجزائري أزيد من 30 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي يتحسن من سنة إلى أخرى خاصة في ظل انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية بالإضافة إلى هذا فإن موقع السوق الجزائري يمكن أن يشكل نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى، نتيجة قرب الجغرافي من دول جنوب أوروبا والدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ج. **توافر الموارد الطبيعية:** يمثل ثراء الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي عاملا مهما للاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس يعد القطاع الحيوي من أهم قوي الجذب الفعالة للمستثمر الأجنبي في ظل العولمة الصناعية، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتتوفر الجزائر على أنواع عديدة من المعادن كما يوضحه الجدول الموالي، ولكن يبقى أغلبها غير مستغل نتيجة نقص التكنولوجيا وندرة التجهيزات المرتبطة بالإمكانات المالية.²

الجدول رقم (2): أهم المواد الأولية المتواجدة في الجزائر

| الموقع | الإمكانات المحتملة | الاحتياطي المؤكد | نوع المعدن |
|-----------------|--------------------|------------------|---------------------|
| تندوف | 5 | 3.5 | الحديد (مليار طن) |
| جبل العنق_ تبسه | 2.5 | 1.6 | فوسفات (مليار طن) |
| باتنة | 4 | 1.6 | رصاص/زنك (مليون طن) |
| عزابه_ سكيكدة | 50000 | 37000 | زئبق (طن) |

¹ مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2008_2009، ص 252.

² مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

| | | | |
|------------------------|-------|-------|------------------------|
| الذهب (طن) | 110 | 200 | الهقار_تمنراست |
| أورانيوم (طن) | 26000 | 30000 | الهقار_تمنراست |
| الملح (مليار طن) | 1 | 2 | الجنوب الشرقي الجزائري |
| بريت (أوكسيد الباريوم) | 9.5 | 16 | الأطلس |
| بنونيت (مليون طن) | 14.3 | 27 | مغنية_مستغانم |

المصدر: من إعداد الطالبتين

د. القرب الجغرافي من الاسواق الاستراتيجية: تعد الجزائر من الناحية الجغرافية واجهة للقرب الثلاثي المكون من أوروبا، إفريقيا، والدول العربية، مما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا مميزا، ويمثل هذا الأخير بالنسبة للجزائر ميزة تمكنها من تنمية فرصها الاستثمارية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي لاسيما الموجه للتصدير.

وتعد الجزائر أول دولة إفريقية من حيث مساحتها الشاسعة، وتتربع على ما يفوق 1200 كلم من السواحل، حيث تبلغ شبكة الطرق المعبدة فيها 112039 كلم، وعلى رأسها الطريق السيار شرق_غرب، 36 مطار منها 16 دولية، 45 مرفأ بحري منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد، وميناء واحد للترفيه، سكك حديدية بطول 4498 كلم، منها 3854 كلم خط مستغل و2380 كلم في إطار الإنجاز.¹

ثانيا: أهم الاستثمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر

استنادًا إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات عرفت النشاطات الصناعية بالنسبة للمشاريع الأجنبية تزايدًا، حيث تم تسجيل أزيد من 549 مشروع ما بين 2016 و2020 بنسبة 60.44 % من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية بقيمة تقدر ب 17863922 مليون دينار جزائري بنسبة 80.48% سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل أو ما نسبته 59.23 % من إجمالي مناصب العمل.²

1. صناعة البتر وكيمياوية: تحظى هذه الصناعة في الجزائر بعناية بالغة نظرا لتوفر المواد الخام

الرئيسية، زيادة على ذلك الاهتمام الكبير للمستثمر الأجنبي بهذا القطاع، حيث تم إنشاء المؤسسة

¹ مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص253_254.

² علي طالم، كافي فريدة، جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص262.

الوطنية للصناعات البتر وكيمياوية وهي فرع تابع لمؤسسة سونطراك ويشمل مركبين للبيتروكيماويات هما:

✓ مركب الميثانول ومشتقاته CPIZ الواقع بأرزيو.

✓ مركب الإيثيلين ومشتقاته CPIK الواقع بسكيكدة.

2. صناعة المنظفات: أما الاستثمارات الألمانية فقد تركزت في عدد من المشروعات كان أهمها

مشروع الشراكة بين شركة للمنتجات الاستهلاكية والشركة الوطنية للمنظفات Heinkel

3. قطاع الاتصالات: تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن أسواق واسعة، والجزائر واحدة منها، حيث

إنه في نهاية الثمانينات استعانت الجزائر بالشراكة الفنلندية Nokia من أجل إدماج نظام الهاتف النقال غير الرقمي، وخلال فترة التسعينات أسهمت كل من شركة Ericsson السويدية والشركة الكورية Daewoo على إدماج الأنظمة الرقمية وخطوط الألياف البصرية، بعدما كان البنك العالمي قد منح فرصا بقيمة 9 مليون دولار للمساهمة في ذلك وقد فتح هذا القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية، حيث في ميدان الاستثمارات تحصلت مصر على حصة معتبرة في ميدان الاتصالات في الهاتف النقال لشركة Orascom، والشركة الكويتية الوطنية من رخص الاستثمار في الهواتف النقالة، إضافة إلى الرخصة الثانية للهاتف الخليوي GSM الذي أسند إلى المجموعة الكويتية (الوطنية) بمبلغ 1.2 مليار دولار منها 421 مليون دولار تتعلق بشراء الرخصة والباقي يستثمر في التجهيزات الأربعة.¹

4. صناعة الحديد والصلب: تعد الاستثمارات الهندية في المجال الصناعي الأهم في الجزائر ذلك بعد

قيام شركة "أسبات" بشراء 70% من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجارة، ولقد التزمت الشركة الهندية باستثمار 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات مع التزام الدولة الجزائرية بالمدىونية السابقة للشركة الوطنية والمقدرة بـ 600 مليون دولار، وتم الاتفاق على تجميد أسعار الطاقة والكهرباء لمدة 10 سنوات مع تحمل خزينة الدولة للفارق في الأسعار في حالة ارتفاعها مع ضمان حماية مؤقتة للسوق الجزائرية من المنافسة الأجنبية. وفقا لهذه المعطيات نجد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به شركة "أسبات" الهندية تحقق بفضل التسهيلات والضمانات الكبيرة التي قدمتها السلطات الجزائرية للمستثمر الأجنبي، لقد تمكنت الشركة من رفع مستويات الإنتاج ليبلغ 1.2 مليون طن شهريا بعدما كانت في حدود 33 ألف طن وارتفعت الصادرات لحدود 10000 طن شهريا نحو المغرب وتونس.

من جانب آخر أبرمت الجزائر مشاريع شراكة معتبرة مع دولة قطر ووصلت إجمالا إلى حوالي 05 مليار دولار، أهمها إنشاء مركب لإنتاج الحديد والصلب بمنطقة بلارة جيجل، بقدرة إنتاج تصل إلى 10 ملايين طن سنويا، أي أكثر من خمسة أضعاف القدرة القصوى لمركب الحجار، يشرع المصنع المشترك بين

¹ مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 303

الشراكة الوطنية للصلب "سيدر" وشركة "قطر ستيل" في إنتاج 5.2 مليون طن من الفولاذ الطويل ثم 05 ملايين طن من الفولاذ المصنوع، يتضمن المشروع أيضا انجاز محطة للطاقة الكهربائية بطاقة 1200 ميغاواط، لتموين المشروع بالطاقة الكهربائية، على أن يتم ربطها بالشبكة الوطنية للاستفادة من فائض الكهرباء.¹

5. صناعة الدواء :

تعد صناعة الدواء من أهم الصناعات الغذائية الاستراتيجية في العالم، وأكثرها سرعة وتطورا، فهي تأتي بعد الحديد والصلب والاتصالات، وهي تستخدم آلات وتقنيات دائما في تطور مستمر، وتسيطر على إنتاج الدواء شركات عالمية عملاقة تمتلك مراكز بحوث جد متطورة، ولقد ساهم هذا القطاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوالي 400 مليون دولار.

6. الصناعة الغذائية: أما في الصناعات الغذائية فهناك عقد شراكة ما بين المؤسسة الوطنية للسكر وGeanlion الفرنسي لإنجاز مصنع لتكرير السكر، إضافة إلى ذلك فلقد استمرت شركة Danone الفرنسي في ميدان المشروبات، وهي صناعة واعدة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجب إعطاءها كل العناية، وتم إنشاء شركة Pepsi-Cola بين مجمع مهري والشركة الأمريكية الأم Pepsi-Cola وهو استثمار يقدر ب 60 مليون دولار أمريكي يشغل ما يزيد عن 800 عامل.

7. صناعة العجلات: في ميدان صناعة العجلات هناك مصنع مسيلان الفرنسية يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل، ويهدف إلى تغطية السوق المحلي، وتصدير 60% من إنتاجه.

8. صناعة مواد البناء: وفي ميدان الإسمنت قامت شركة Orascom contraction industries بإنشاء شراكة في الجزائر تسمى (ACC Algérien ciment compagnie) وحددت قيمة الاستثمار ب 450 مليون دولار، وكذلك استثمرت مصر في هذه الصناعة، فأنشئ مصنع للأسمنت على أساس شراكة جزائرية مصرية بمنطقة حمام الضلعة بالمسيلة.

9. الصناعة الميكانيكية والإلكترونية:

✓ عقد شراكة بين SNVI الجزائرية وشركة BENZDAIMLE الألمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة.

✓ عقد شراكة بين SNVI الجزائرية وشركة RENAULT الفرنسية الخاصة بإنتاج الشاحنات الصغيرة.

✓ عقد شراكة بين CNT الجزائرية وشركة DEUTZ MOTOR الألمانية، والخاصة بإنتاج محركات الجرارات ومحركات مبردات الماء.

¹ علي طالم، كافي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 262_263.

✓ عقد شراكة بين ENIE الجزائرية وشركة VECTRON الكندية والخاصة بإنتاج أجهزة الإعلام الآلي.

✓ عقد شراكة بين ENIE الجزائرية وشركة LG ET DAEWO لكوريا الجنوبية والخاصة بإنتاج أجهزة التلفزيون.

10. الصناعة الكيماوية: الشراكة بين PB_AMOKO الأمريكية والتي تعد أكبر شركة عالمية، وأول مستثمر أجنبي في الصناعة الكيماوية.

11. صناعة الهليوم: وقعت الشركة الأمريكية "ايبودكت" اتفاق مع الشركة الجزائرية للمحروقات "سونطراك" لبناء مصنع لصناعة الهليوم في منطقة أرزيو بولاية وهران، هذا فضلا عن إنجاز مصنع آخر في ولاية الجزائر، ومن المتوقع أن تصبح الجزائر من أكبر المنتجين في العالم لمادة الهليوم.¹

المبحث الثاني: دراسة التكامل المشترك للمتغيرات

نحاول في هذا المبحث تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الصناعية في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

المطلب الأول: دراسة استقرارية متغيرات النموذج

سننظر في هذا المطلب الى دراسة الاستقرارية باستخدام ديكيفولر المطور.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار المحلي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمول او واقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الاستثمار المحلي، وفيما يلي بيان بمتغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول (3): التعريف بمتغيرات الدراسة

| لأغراض التمويل | الترميز | إشارة المرونة المتوقعة | مصادر البيانات |
|-----------------|---------|------------------------|---|
| النتائج الصناعي | SI | موجبة | موقع البنك الدولي |
| | | | https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria |

مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 304_305.¹

| | | | |
|--|-------|-----|------------------------------|
| موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria | موجبة | IDE | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria | موجبة | IL | الاستثمار المحلي |
| موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria | موجبة | TCM | سعر الصرف الرسمي |
| موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria | موجبة | X | الصادرات |

المصدر: من إعداد الطالبتين

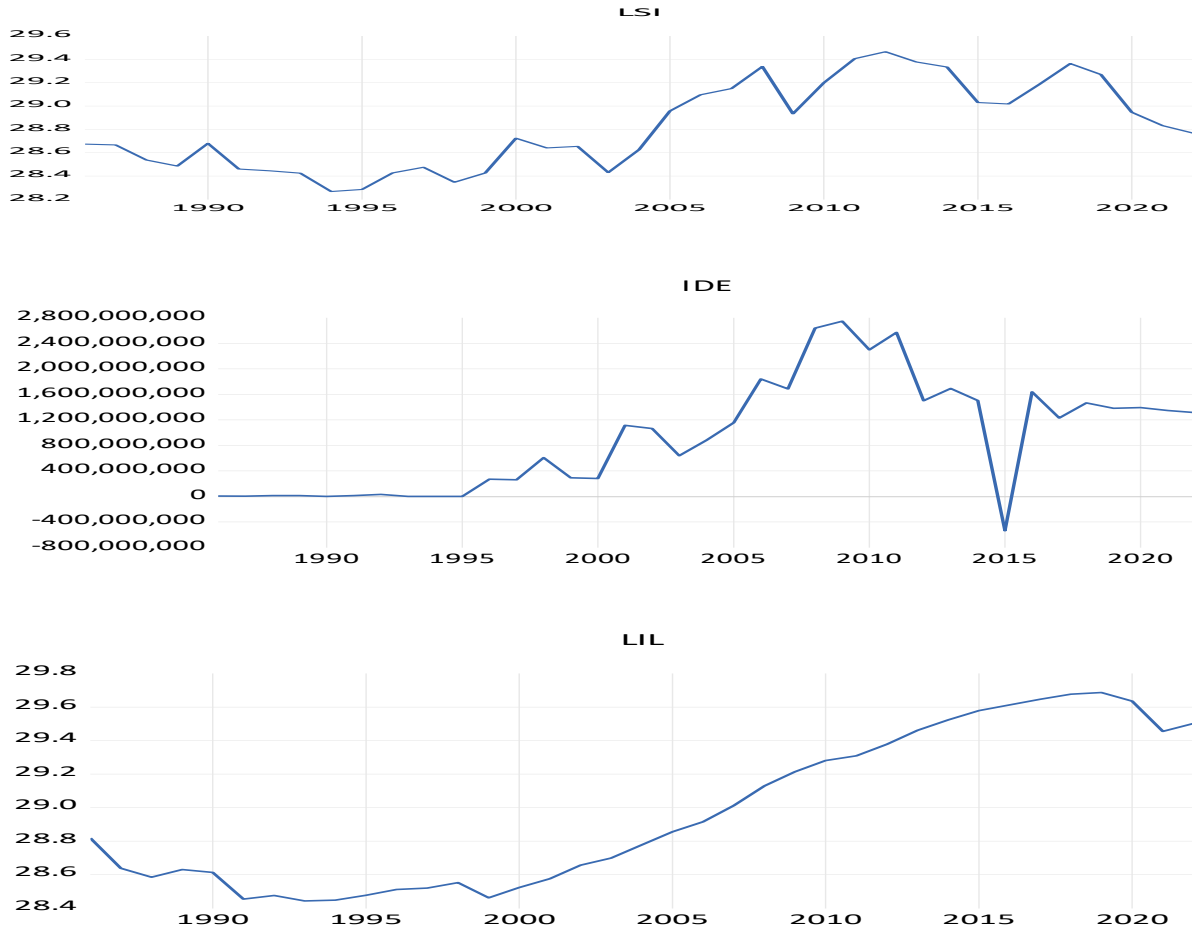
- المتغير التابع: في حالتنا هذه هو الناتج الصناعي معبرا عنه بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي.
- الناتج الصناعي: يعتبر بمثابة مقياس لتقييم مستوى النشاط داخل القطاع الصناعي، ويشار إلى إنتاج السلع والخدمات من قبل القطاع الصناعي داخل بلد معين وإطار زمني معين باسم الإنتاج الصناعي، ويرمز له بالرمز (SI).
- المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة فيما يلي:
- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كإجراء أوراق مالية أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات استثمارية مثمرة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مستقلا في الاقتصاد، ويرمز له بالرمز (IDE)
- الاستثمار المحلي: وهو الاستثمار داخل حدود الدولة، ينطوي على تخصيص رأس المال والموارد لدعم المشاريع والمبادرات المحلية داخل الاقتصاد الوطني، يمكن أن يتخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً مختلفة، بدءاً من المساهمات التي يقدمها الأفراد والشركات المحلية إلى تلك التي تقدمها الحكومة نفسها، ويرمز له بالرمز (IL).
- سعر الصرف الرسمي: وهو يمثل عدد الوحدات من الدينار الجزائري للحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي، أو بصفة عامة هو سعر عملة بصيغة عملة أخرى، ويرمز له بالرمز (TCM).
- إجمالي الصادرات: تشير الصادرات الحقيقية إلى قيمة السلع والخدمات التي يبيعها بلد معين خارج حدوده، وتختلف هذه القيمة بمرور الوقت وعبر البلدان. تُستخدم الصادرات الحقيقية

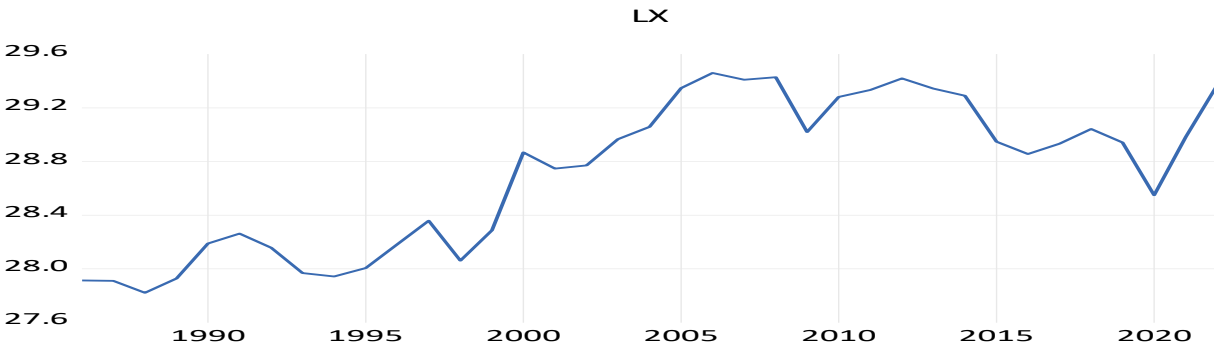
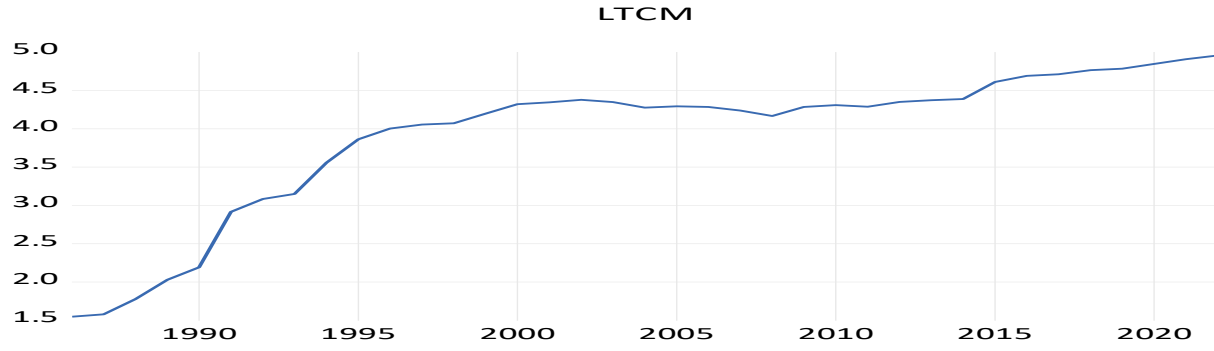
كمقياس لأداء قطاع التصدير في الاقتصاد، ويمكن حساب إجمالي الصادرات الفعلية عن طريق إضافة قيمة جميع السلع والخدمات المصدرة خلال فترة زمنية محددة، ويرمز لها بالرمز (X).

ثانياً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات

من أجل تحليل السلاسل الزمنية فإنه يتم رسم مشاهداتها لمعرفة وجود مركبة الاتجاه العام لها وهل هي مستقرة أم لا. وتعرف السلسلة على أنها مجموعة من المشاهدات لقيمة الظاهرة التي تتغير مع الزمن، وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة ساكنة ومستقرة. إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط معدوم وتباين ثابت أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن. ومن أهم التحويلات المستخدمة في تثبيت تباين السلسلة هو الحصول على اللوغاريتم الطبيعي لبيانات السلسلة أو الحصول على الجذر التربيعي لها وبعد التقديرات المطلوبة تعاد صيغة التقدير لأصلها. يمكن توضيح التمثيل البياني لمستويات السلاسل الزمنية بإدخال اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1986-2022)

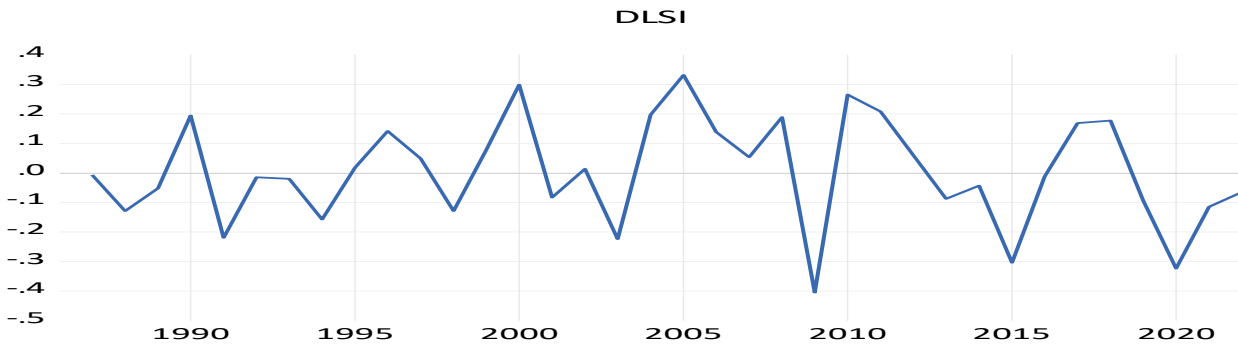




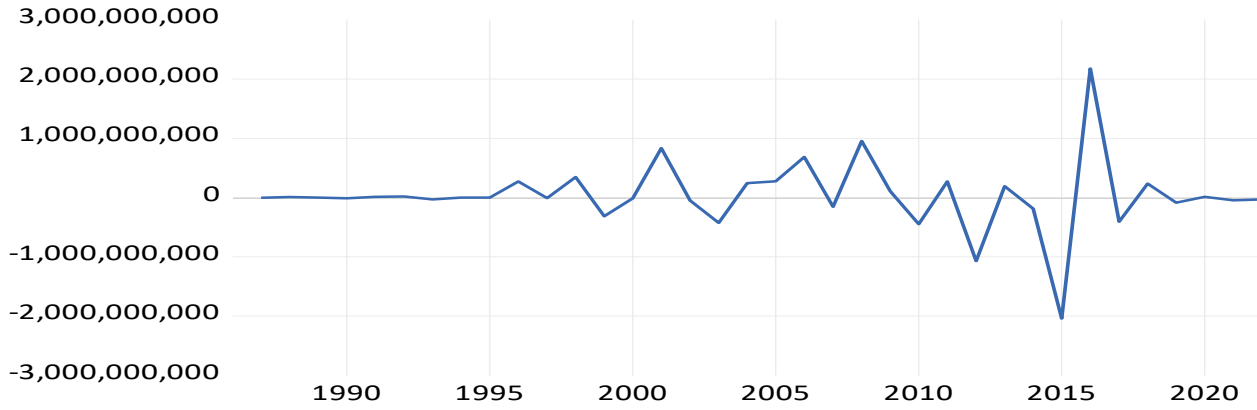
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12)

من خلال التمثيل البياني البيتي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الشكل السابق، نلاحظ بأنها غير مستقرة عند مستوياتها، حيث تم تسهيل تذبذبات اتجاهية في فترة إلى أخرى في شكل علاقة خطية متأثرة بالعوامل الاتجاهية لجميع المتغيرات ويمكن التخلص من تلك التغيرات الاتجاهية باستخدام الفروق من الدرجة الأولى، يمكن توضيح الرسم البياني للفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال الشكل الموالي.

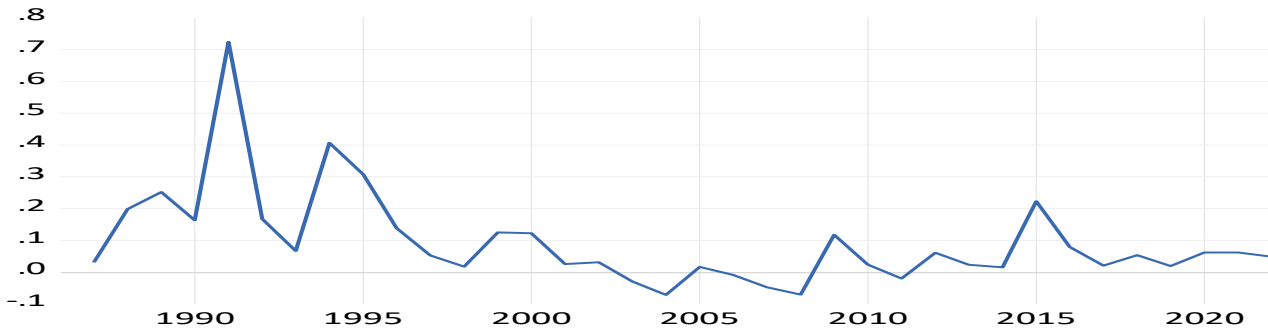
الشكل رقم (4): التمثيل البياني لمستويات لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول خلال الفترة (2022-1986)



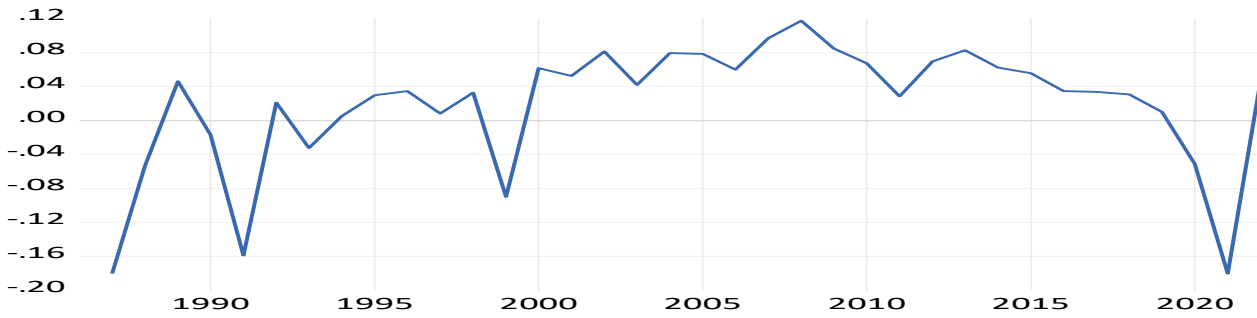
DIDE



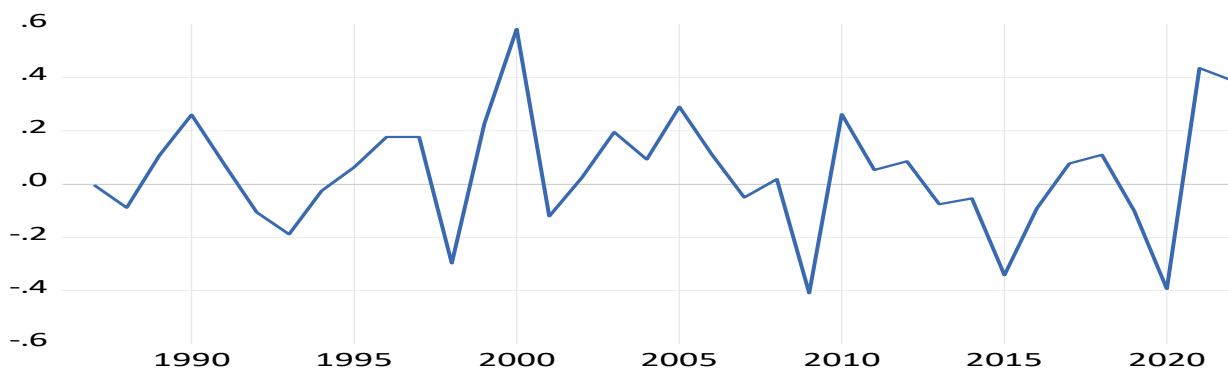
DLTCM



DLIL



DLX



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (Eviews12)

من خلال التمثيل البياني للفروق الأولى للسلاسل الزمنية المتعلقة لمتغيرات الدراسة في الشكل السابق، يمكن القول بأن جميع السلاسل أصبحت أكثر استقراراً، حيث تم تسجيل تذبذبات حول قيم متوسطة وثابتة على طول فترة الدراسة، وهو ما قد يشير إلى ثبات وتكامل المتغيرات عند الدرجة الأولى ولغرض التحقق من مدى استقرارية السلاسل محل الدراسة سيتم إجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (The unit root test)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص السلاسل الزمنية من أجل التعرف على درجة تكامل المتغيرات الأساسية في النموذج حيث سنقوم باختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس-بيرون حيث يقومان على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم (H0): وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة (H1): عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى المعنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية

العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (4): نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)

| القرار | النموذج 6 (بدون حد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 5 (بحد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 4 (بحد ثابت) | | | المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية |
|------------|-------------------------------------|----------------------|-----------------|---------------------------------|----------------------|-----------------|----------------------|----------------------|-----------------|--------------------------------|
| | القيمة الاحتمالية | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة المحسوبة | |
| غير مستقرة | 0.6986 | -1.950394 | 0.069546 | 0.6595 | -3.540328 | -1.849396 | 0.5458 | -2.945842 | -1.452451 | LSI |
| غير مستقرة | 0.4538 | -1.950687 | -0.591650 | 0.1508 | -3.540328 | -2.982559 | 0.1793 | -2.945842 | -2.293815 | IDE |
| غير مستقرة | 0.9770 | -1.950687 | 1.717976 | 0.6550 | -3.544284 | -1.857109 | 0.9077 | -2.948404 | -0.345192 | LIL |
| غير مستقرة | 0.9513 | -1.950687 | 1.334713 | 0.1600 | -3.544284 | -2.950703 | 0.0069 | -2.945842 | -3.774296 | LTCM |
| غير مستقرة | 0.9239 | -1.950394 | 1.080879 | 0.6338 | -3.540328 | -1.900082 | 0.6034 | -2.945842 | -1.333265 | LX |

| الاستقرارية | نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول | | | | | | | | | المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية |
|-------------|-------------------------------------|------------------------|-----------------|---------------------------------|------------------------|-----------------|----------------------|------------------------|-----------------|--------------------------------|
| | النموذج 6 (بدون حد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 5 (بحد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 4 (بحد ثابت) | | | |
| | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة عند 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة عند 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة عند 5% | القيمة المحسوبة | |
| مستقرة | 0.0000 | -1.950687 | -5.735993 | 0.0003 | -3.544284 | -5.585682 | 0.0000 | -2.948404 | -5.652182 | LSI |
| مستقرة | 0.000 | -1.950687 | -9.374558 | 0.0000 | -3.544284 | -9.191249 | 0.0000 | -2.948404 | -9.298079 | IDE |
| مستقرة | 0.0001 | -1.950687 | -4.241519 | 0.0049 | -3.544284 | -4.530377 | 0.0007 | -2.948404 | -4.649771 | LIL |
| مستقرة | 0.0025 | -1.950687 | -3.149524 | 0.0020 | -3.544284 | -4.872223 | 0.0044 | -2.948404 | -3.956174 | LTCM |
| مستقرة | 0.0000 | -1.950687 | -5.272311 | 0.0011 | -3.548490 | -5.136372 | 0.0001 | -2.612874 | -5.379428 | LX |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (evIEWS12) (أنظر الملحق (2))

نلاحظ من خلال الجدول أن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى لأن إحصائية t موجبة مقارنة بالقيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، في حين استقرت في الفرق الأول، ولا وجود لسلاسل مستقرة عند الفرق الثاني وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقديره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

الجدول رقم (5): نتائج اختبار فيليبس بيرون (P_P)

| الاستقرارية | نتائج اختبار P-P عند المستوى | | | | | | | | | المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية |
|-------------|-------------------------------------|------------------------|-----------------|---------------------------------|------------------------|-----------------|----------------------|------------------------|-----------------|--------------------------------|
| | النموذج 6 (بدون حد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 5 (بحد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 4 (بحد ثابت) | | | |
| | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة عند 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة عند 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة عند 5% | القيمة المحسوبة | |
| غ مستقرة | 0.7023 | -1.950394 | 0.081393 | 0.6431 | -3.540328 | -1.881879 | 0.5921 | -2.945842 | -1.357097 | LSI |
| غ مستقرة | 0.2869 | -1.950394 | -0.979615 | 0.1229 | -3.540328 | -3.094366 | 0.2210 | -2.945842 | -2.167637 | IDE |
| غ مستقرة | 0.9225 | -1.950374 | 1.069552 | 0.1727 | -3.540328 | -2.905786 | 0.9276 | -2.945842 | -0.214420 | LIL |
| غ مستقرة | 0.9685 | -1.950394 | 1.560960 | 0.5375 | -3.540328 | -2.082983 | 0.0129 | -2.945842 | -3.525768 | LTCM |
| غ مستقرة | 0.9472 | -1.950394 | 1.289303 | 0.6283 | -3.540328 | -1.910623 | 0.6488 | -2.945842 | -1.234128 | LX |

| الاستقرارية | نتائج اختبار P-P عند الفرق الأول | | | | | | | | | المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية |
|-------------|-------------------------------------|-----------------|-----------------|---------------------------------|-----------------|-----------------|----------------------|-----------------|-----------------|--------------------------------|
| | النموذج 6 (بدون حد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 5 (بحد ثابت واتجاه عام) | | | النموذج 4 (بحد ثابت) | | | |
| | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة | القيمة المحسوبة | القيمة الاحتمالية | القيمة المحسوبة | القيمة المحسوبة | |
| مستقرة | 0.0000 | -1.950687 | -5.752188 | 0.0003 | -3.544284 | -5.598727 | 0.0000 | -2.948404 | -5.661392 | LSI |
| مستقرة | 0.0000 | -1.950687 | -9.613219 | 0.0000 | -3.544284 | -9.487404 | 0.0000 | -2.948404 | -9.575932 | IDE |
| مستقرة | 0.0001 | -1.950687 | -4.287561 | 0.0049 | -3.544284 | -4.531911 | 0.0007 | -2.948404 | -4.648701 | LIL |
| مستقرة | 0.0021 | -1.950687 | -3.209405 | 0.0014 | -3.544284 | -5.003839 | 0.0024 | -2.948404 | -4.183105 | LTCM |
| مستقرة | 0.0000 | -1.950687 | -5.198726 | 0.0008 | -3.544284 | -5.246839 | 0.0001 | -2.948404 | -5.332017 | LX |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (evIEWS12) (أنظر الملحق (3))

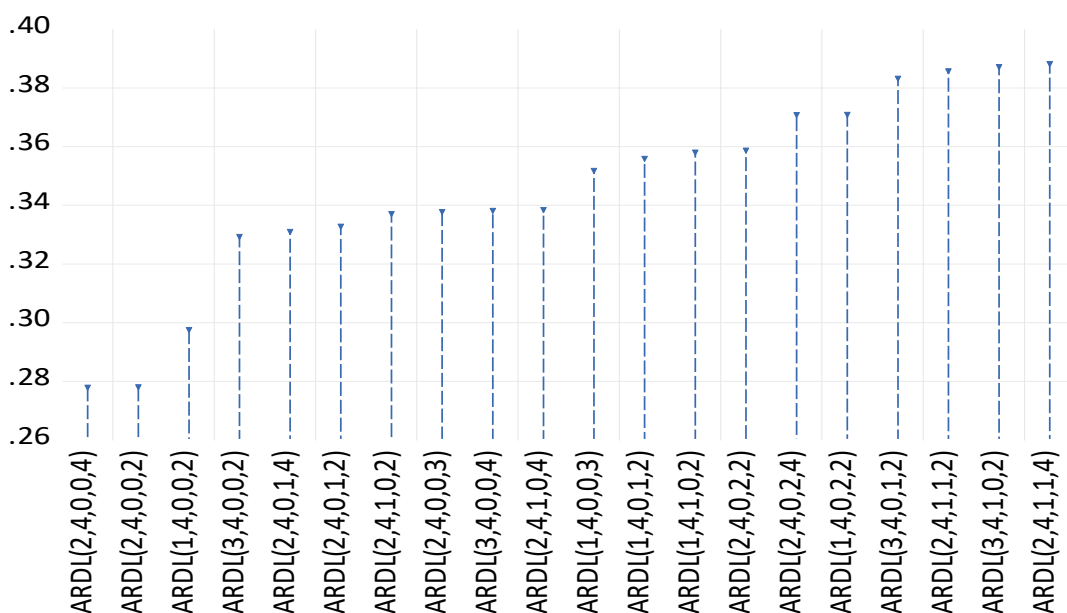
نلاحظ بعد تطبيق اختبار فيليبس-بيرون، والذي يعتبر تصحيحاً لا معلمي لاختبارات ديكي فولر البسيط والمطور. بحيث يأخذ في الحسبان الارتباط الذاتي أو تجانس تباين الأخطاء فهو يتفق مع نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) حيث أثبت استقرار سلاسل المتغيرات عند الفرق الأول وهو ما يؤكد النتائج المحصل عليها بعد تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع.

المطلب الثاني: تحديد درجة التأخير المثلى

بعد إجراء اختبار أكايك (Akaike) لتحديد درجة التأخير المثلى تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (5): نتائج اختبار درجة الإبطاء المثلى.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (4))

اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، بأن النموذج الأمثل هو ARDL (2.4.0.0.4) من بين 20 نموذج المقترح والذي من خلاله يتم الحصول على أحسن نموذج استنادا على أدنى قيمة لمعيار (AIC).

المطلب الثالث: دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات

1. اختبار المعنوية المشتركة لمعالم النموذج: باستخدام (wald test)، وهو اختبار الحدود

للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test)، بحيث يعطي بالعلاقة التالية:

$$F^c = \frac{(SRRR - SSRU)/m}{SSRR(n - k)}$$

حيث:

SSRR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد

SSRU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

m: عدد معلمات النموذج المقيد

K: عدد معلمات النموذج غير المقيد

n: حجم العينة

وتكون فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة كما يلي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \dots \neq 0$$

بحيث تنص فرضية العدم H_0 على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل). والعكس من خلال الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في إطار مقربة الحدود ثم نقوم بمقاربة القيمة الإحصائية المحسوبة لـ F مع القيم الحرجة التي قدمها (Pesaran and al, 2001)، وهي قيم جدولية للحدود العليا والحدود الدنيا لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

بحيث نفترض قيمة الحد الأدنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) a ، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) a ، ويتم اتخاذ القرار كما يلي:

- إذا كانت F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لـ UCB (القيمة العليا) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

- إذا كانت F المحسوبة أصغر من القيم الحرجة لـ LCB (القيمة الدنيا) نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
 - إذا كانت F المحسوبة محصورة بين الحد الأدنى والأعلى (UCB, LCB) ففي هذه الحالة النتائج تكون غير محددة (حالة شك)، ويعني عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات أم لا.
- يوضح الجدول أدناه اختبار التكامل المشترك الحدود لـ Bound test بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12.

الجدول (6): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test)

| Null hypothesis: no long-run relationships exist | | |
|--|-----------|-----------|
| Test statistic | Value | K |
| F statistic | 4.969942 | 4 |
| Critical value Bounds | | |
| Significance | (0) Bound | (1) Bound |
| 10% | 2.2000 | 3.090 |
| 5% | 2.560 | 3.490 |
| 1% | 3.290 | 4.370 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 (أنظر الملحق (5))

تدعم نتائج النموذج رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وهذا ما حققته إحصائية فيشر المحسوبة التي تساوي 96.4 وهي أكبر من القيمة العظمى للاختبار والتي تساوي 3.49 عند مستوى المعنوية 5%.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL

سوف نقوم من خلال هذا المبحث بتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وقد تم تجريب عدة بدائل ديناميكية، من أجل الوصول إلى النتائج التالية.

المطلب الأول: نتائج تقدير نموذج ARDL

بعد عملية تقدير النموذج، تم استخلاص النتائج التالية:

الجدول (7): نتائج تقدير نموذج ARDL (2.4.0.0.4)

| Variable | Coefficient | Std Error | T-statistic | Prob |
|---------------------------|-----------------|------------------------------|-----------------|--------|
| SI(-1) | 0.565364 | 0.1879951 | 3.008039 | 0.0076 |
| SI(-2) | -0.415192 | 0.221965 | -1.870531 | 0.0778 |
| IDE | -3.71E-11 | 1.10E-10 | -0.337873 | 0.7394 |
| IDE(-1) | 5.22E-11 | 9.54E-11 | 0.547403 | 0.5908 |
| IDE(-2) | 1.88E-10 | 9.41E-11 | 1.998238 | 0.0610 |
| IDE(-3) | 1.95E-10 | 1.08E-10 | 1.804815 | 0.0879 |
| IDE(-4) | 2.88E-10 | 1.10E-10 | 0.627914 | 0.0171 |
| LIL | 3.404536 | 1.072197 | 3.175289 | 0.0052 |
| LTCM | 0.786884 | 0.367412 | 2.141691 | 0.0461 |
| LX | -1.396307 | 0.569206 | -2.45077 | 0.0246 |
| R-squared | 0.966770 | Mean dependent var | 11.47786 | |
| R-Adjusted squared | 0.940924 | S.D. dependent var | 0.983160 | |
| S.E. of regression | 0.238962 | Akaike info criterion | 0.277934 | |
| Sum squared resid | 1.027854 | Schwarz criterion | 0.958165 | |
| Log likelihood | 10.41409 | Hannan-Quinn criter. | 0.506811 | |
| F-statistic | 37.40543 | Durbin-Watson stat | 2.263287 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (6))

من خلال نتائج الجدول يتضح أن نموذج ARDL الذي يقيس العلاقة بين الناتج الصناعي على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1986-2022) معنوي إحصائياً ككل، فيشر، والقوة التفسيرية للنموذج عالية جداً (0.966770) وهذا يعني أن 96.67% من التغيرات التي تحدث في الناتج الصناعي راجعة إلى التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار المحلي والصادرات وسعر الصرف الرسمي.

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج

قبل الاعتماد على نموذج ARDL المقدر في التحليل القياسي والاقتصادي للنتائج السابقة أي تفسير العلاقة طويلة الأجل، يجب القيام ببعض الاختبارات التشخيصية للنموذج بهدف التأكد من سلامة النموذج المستخدم من المشاكل القياسية يستلزم إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار إحصائية LM لدراسة استقلال البواقي:

من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية أكبر من الدرجة الأولى، نعتمد في ذلك على اختبار LM ل B-G حيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول إذ يتم اختيار الفرضية التالية:

H0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

H1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM test

| Breush-Godfrey serial correlation LM Test | | | |
|--|----------|---------------------|--------|
| F- statistic | 1.060184 | Prob F (4,14) | .04122 |
| Obs*R-squares | 7.672073 | Prob chi square (4) | 0.1044 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (7))

ويمكن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي:

الجدول رقم(9): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج ARDL

| Date: 05/24/24 Time: 15:50 | | | | | | |
|---|---------------------|----|--------|--------|--------|-------|
| Sample (adjusted): 1990 2022 | | | | | | |
| Included observations: 33 after adjustments | | | | | | |
| Autocorrelation | Partial Correlation | AC | PAC | Q-Stat | Prob* | |
| | | 1 | 0.073 | 0.073 | 0.1930 | 0.660 |
| | | 2 | 0.035 | 0.030 | 0.2398 | 0.887 |
| | | 3 | -0.152 | -0.157 | 1.1235 | 0.771 |
| | | 4 | -0.157 | -0.140 | 2.1112 | 0.715 |
| | | 5 | -0.036 | -0.005 | 2.1651 | 0.826 |
| | | 6 | -0.153 | -0.169 | 3.1675 | 0.788 |
| | | 7 | 0.033 | 0.008 | 3.2165 | 0.864 |
| | | 8 | 0.013 | -0.007 | 3.2240 | 0.920 |
| | | 9 | 0.159 | 0.110 | 4.4377 | 0.880 |
| | | 10 | -0.133 | -0.205 | 5.3264 | 0.868 |
| | | 11 | -0.124 | -0.122 | 6.1276 | 0.865 |
| | | 12 | -0.031 | 0.009 | 6.1792 | 0.907 |
| | | 13 | 0.019 | 0.026 | 6.2006 | 0.939 |
| | | 14 | 0.175 | 0.102 | 8.0666 | 0.886 |
| | | 15 | -0.083 | -0.118 | 8.5101 | 0.902 |
| | | 16 | -0.063 | -0.136 | 8.7760 | 0.922 |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque_Bera Test

يساعد هذا الاختبار في الكشف على سلسلة بواقي الانحدار هل أنها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تصاغ فرضيات الاختبار كالتالي:

H0: الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

H1: الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي J-B test

| Jarque-Bera Test | | | |
|------------------|----------|------|--------|
| Jarque-Bera | 2.146149 | Prob | 0.3419 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (8))

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاختبار $J-B=2.146149$ أقل من القيمة الحرجة لاختبار X^2 والتي تساوي 5.99 ويقابلها احتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% أي $(0.341 > 0.05)$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي وهكذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي الأخطاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر أكبر من مستوى معنوية 5% أي $(0.41 > 0.05)$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير.

3. اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity Test ARCH:

تتمثل مشكلة عدم ثبات تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر بحيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية أو بهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين نستعين باختبار ARCH Test إذ يمكن صياغة الفرضيات التالية:

H0: ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

H1: عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

الجدول رقم (11): نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين ARCH test

| Heteroskedasticity test : | | | |
|---------------------------|----------|---------------------|--------|
| ARCH | | | |
| F statistic | 0.319558 | Prob F (4,24) | 0.8621 |
| Obs*R square | 1.466429 | Prob chi square (4) | 0,8326 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (9))

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر Prob F (4,24) أكبر من مستوى المعنوية 5% أي $(0.86 > 0.05)$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين بواقي التقدير، أي أن البواقي متجانسة عبر الزمن.

نتيجة: بما أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وكذا مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، في هذه الحالة تكون قد تحققت كل الشروط التي تثبت صحة النموذج

المطلب الثالث: نتائج تقدير العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل

سوف نقوم بدراسة نتائج تقديرات مروانات المدى الطويل والقصير

أولاً: تحديد مرونة المدى الطويل.

التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والناتج الصناعي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (12): نتائج مرونة المدى الطويل

| Variable | Coefficient | T-statistic | Prob |
|----------|-------------|-------------|--------|
| LIDE | 8.07E-10 | 3.120775 | 0.0059 |
| IL | 4.006145 | 6.794675 | 0.0000 |
| LTCM | 0.925932 | 2.888877 | 0.0098 |
| LX | -4.020004 | -5.256209 | 0.0001 |
| C | 8.815424 | 0.736994 | 0.4706 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (10))

ومنه تعطى معادلة الأجل الطويل كالاتي:

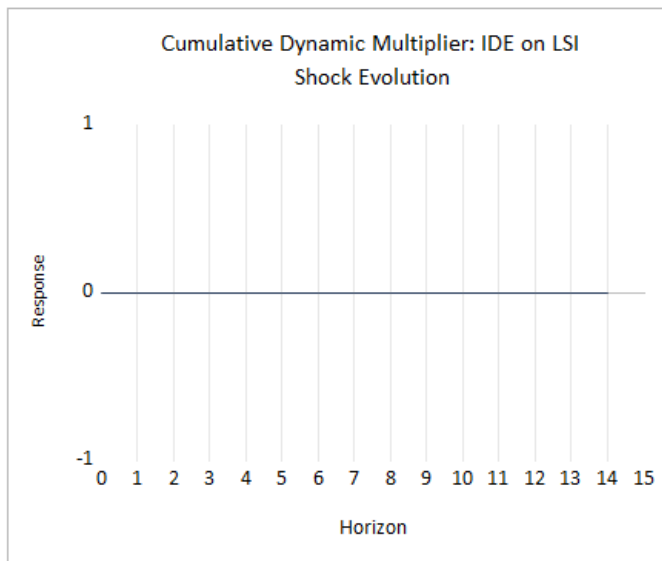
$$EC = LSI - (0.0000 * IDE + 4.0061 * LIL + 0.9259 * LTCM - 4.0200 * LX + 8.8154$$

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل موجب ومعنوي إحصائياً على الناتج الصناعي وهذا على المدى الطويل أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر الناتج الصناعي في المدى الطويل.
- يوجد تأثير معنوي وطردى للاستثمار المحلي على الناتج الصناعي، حيث أن كل زيادة في الاستثمار المحلي بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الصناعي بـ 4.006%.
- يوجد تأثير معنوي وطردى لسعر الصرف على الناتج الصناعي، حيث أن كل زيادة بـ 1% في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الناتج الصناعي بـ 0.92%.
- يوجد تأثير معنوي وعكسي لإجمالي الصادرات على الناتج الصناعي، بحيث أن كل زيادة في إجمالي الصادرات بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الصناعي بـ 4.02%.

- الثابت جاء غير معنوي إحصائياً وموجب الإشارة ولا يفسر عند انعدام كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وسعر الصرف والصادرات.
ومن أجل توضيح ذلك تم الاستعانة بالمنحنيات التالية:
1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل(6): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الصناعي

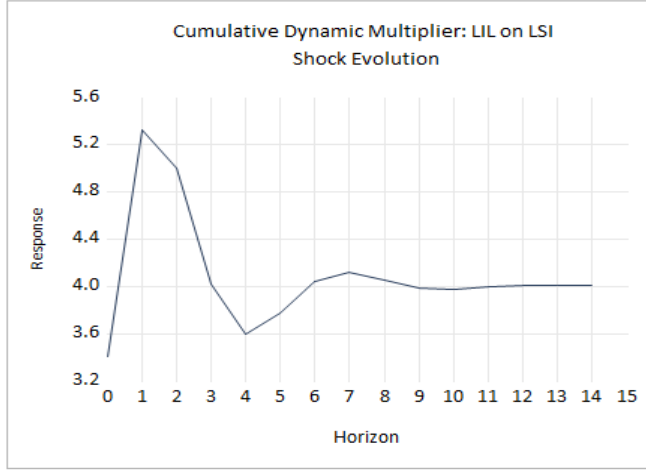


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول والشكل أعلاه فقد جاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الصناعي طردي ومعنوي، وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللنطق الاقتصادي.

2. الاستثمار المحلي:

الشكل (7): أثر الاستثمار المحلي على الناتج الصناعي

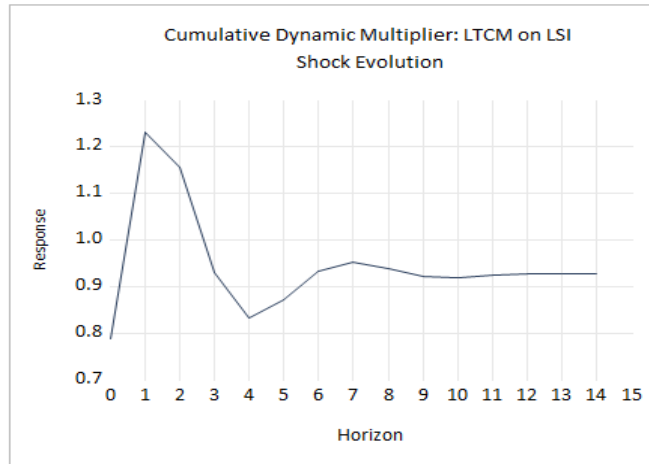


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول والشكل أعلاه فقد جاء أثر الاستثمار المحلي على الناتج الصناعي طردي ومعنوي، وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

3. سعر الصرف الرسمي:

الشكل (8): أثر سعر الصرف الرسمي على الناتج الصناعي

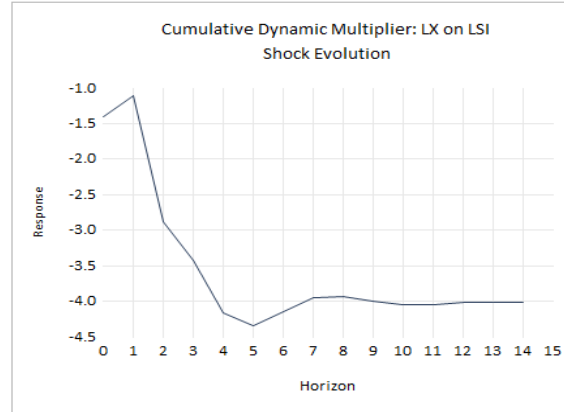


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول والشكل أعلاه فقد جاء أثر سعر الصرف الرسمي على الناتج الصناعي طردي ومعنوي، وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

4. إجمالي الصادرات:

الشكل (9): أثر إجمالي الصادرات على الناتج الصناعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول والشكل أعلاه فقد جاء أثر إجمالي الصادرات على الناتج الصناعي طردي ومعنوي، وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

ثانياً: تقدير مرونة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ).

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.01$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ.

جدول (13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|------------|-------------|------------|-------------|--------|
| D(LSI(-1)) | 0.415192 | 0.129186 | 3.213911 | 0.0048 |
| ID(IDE) | -3.71E-11 | 6.92E-11 | -0.536712 | 0.5980 |
| D(IDE(-1)) | -6.71E-10 | 1.51E-10 | -4.437093 | 0.0003 |
| D(IDE(-2)) | -4.83E-10 | 1.36E-10 | -3.559407 | 0.0022 |
| D(IDE(-3)) | -2.88E-10 | 9.21E-11 | -3.127447 | 0.0058 |
| D(LX) | -1.396307 | 0.427415 | -3.266863 | 0.0043 |
| D(LX(-1)) | 3.098985 | 0.572336 | 5.414623 | 0.0000 |
| D(LX(-2)) | 0.579652 | 0.533280 | 1.086958 | 0.2914 |
| D(LX(-3)) | 1.156837 | 0.509159 | 2.272054 | 0.0356 |

| | | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|-----------|-----------|
| CointEq(-1) | -0.849828 | 0.137674 | -6.172754 | 0.0000 |
| R-squared | 0.719261 | Mean dependent var | | 0.065180 |
| Adjusted R-squared | 0.609406 | S.D. dependent var | | 0.338251 |
| S.E. of regression | 0.211398 | Akaike info criterion | | -0.025096 |
| Sum squared resid | 1.027854 | Schwarz criterion | | 0.428391 |
| Log likelihood | 10.409 | Hannan-Quinn criter. | | 0.127488 |
| F-statistic | | Durbin-Watson stat | | 2.263287 |
| Prob(F-statistic) | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) (أنظر الملحق (11))

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

تشير نتيجة قيمة معامل تصحيح الخطأ التي تساوي $CointEq(-1) = 0.849828$ أنها معنوية عنة مستوى معنوية 5% و بإشارة سالبة، كما أن القيمة الاحتمالية لها تساوي 0.0000 وبالتالي قيمة هذا المعامل تدعم اختبار الحدود Bounds test وهذا ما يؤكد على دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ بالنموذج حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، كما أن قيمة معامل التصحيح يشير إلى أن الناتج الصناعي يعتدل نحو قيمته التوازنية 84.98%، أي أنه لما ينحرف الناتج الصناعي خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما قدره ب 84.98% من هذا الانحراف في الفترة الحالية (t).

كما نلاحظ أن مدة التعديل سريعة نوعا ما وذلك بقسمة واحد صحيح على معامل حد تصحيح الخطأ والنتيجة هي 1.17 بمعنى (1.17) من 12 شهر أي 10.25 شهر حوالي 5 يوم بمعنى أنه يتم تصحيح الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي في السنة السابقة بعد 5 أيام من السنة الحالية، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج سريع جدا.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (t) بشكل سلبي وغير معنوي، حيث أن ارتفاعه بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج الصناعي بنسبة $-3.71E-11$ ، في حين أثر في الفترة (t-1) بشكل سلبي ومعنوي ما يفسر أن الزيادة ب 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج الصناعي ب $-6.71E-10$.

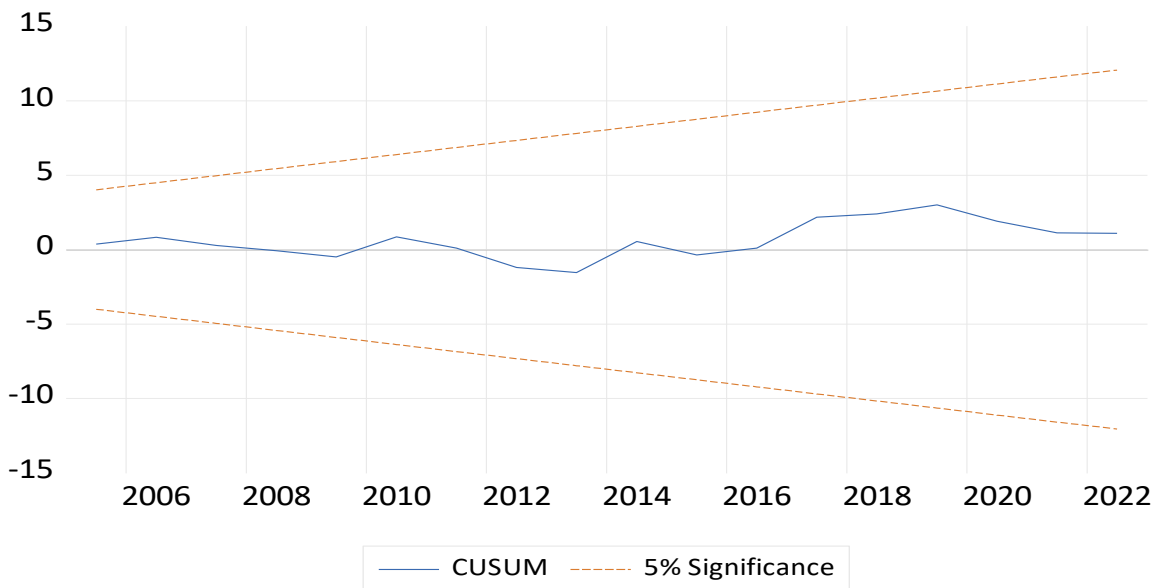
أثر إجمالي الصادرات في الفترة (t) بشكل سلبي ومعنوي، حيث أن ارتفاعه بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج الصناعي ب -1.396307% ، في حين أثر في الفترة (t-1) بشكل موجب ومعنوي ما

يفسر أن الزيادة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج الصناعي ب 3.098985%، في حين أثر في الفترة (t-2) بشكل موجب وغير معنوي، ما يفسر أن الزيادة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج الصناعي ب 0.579652%، وأثر في الفترة (t-3) بشكل موجب ومعنوي، ما يفسر الزيادة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج الصناعي ب 1.156837%.

ثالثاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSIM and CUSUM SQ

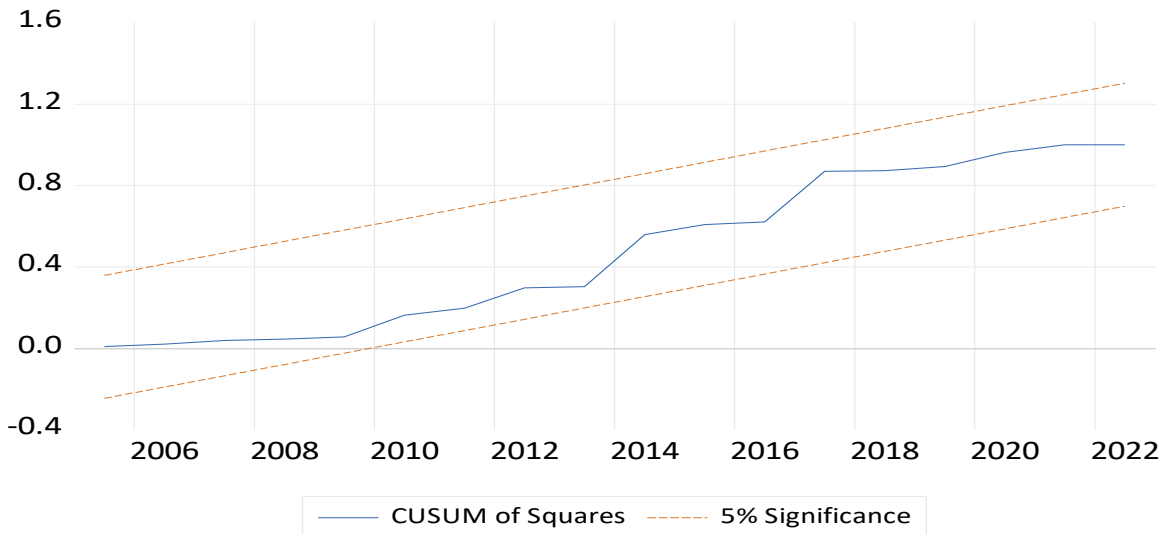
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا لاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ومنه في حالة انتقال الشكل البياني للاختبارات خارج الحدود عند المستوى المعنوية 5% في حالة نقول أنه لا يوجد استقرار هيكلية للمعاملات المقدره. نتائج هذه الاختبارات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

الشكل (11): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة محصور داخل الحدود الحرجة، نفس الشيء وقع للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، حيث معظم معاملات السلسلة تنحصر داخل الحدود الحرجة، ومنه نستنتج أن النموذج لا يحتوي أي تغيرات هيكلية والمعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية عبر فترة الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل وثبات النموذج ككل لأنه الشكل البياني لإحصاء الاختبارين محصور داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

خلاصة الفصل

قمنا في الفصل الثاني بالدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1996_2022) بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في الجزائر، كما تم في المبحث الثاني إبراز أهم المتغيرات المستقلة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع هي كالتالي: الناتج الصناعي معبرا عنه بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، سعر الصرف الرسمي، إجمالي الصادرات. كما أوضحت نتائج اختبار الاستقرار أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، انطلاقا من هذه النتيجة تم تقدير نموذج قياسي يعكس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة وذلك وفق منهجية ARDL حيث وافق ذلك عدة اختبارات تشخيصية وإحصائية بغية التأكد من نتائج الدراسة القياسية.

تحقق اختبار Bounds من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المحددة أي وجود تكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية لعدم التكامل المشترك ($H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = 0$) عند مستوى 5% على المدى الطويل.

أظهر نموذج ARDL المقدر عن وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث ظهر أن هناك تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الصناعي.

كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ عن معنوية إحصائية ككل من الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (t-1) والفترة (t-2) والفترة (t-3)، وإجمالي الصادرات في الفترة (t) والفترة (t-1) وأيضا الفترة (t-3)، وهذا في المدى القصير، ويشير معامل تصحيح الخطأ إلى تعديل نسبة 84.98% وتصحيح الاختلال خلال المدى القصير، وصولا إلى علاقة توازنية طويلة المدى.

الخاتمة العامة

استهدف هذا البحث دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، حيث قسمت هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي كما أبرزنا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي. وتناولنا في الفصل الثاني تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإستراتيجية الجزائر بخصوص القطاع الصناعي وتطويره، ونمذجة العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الصناعية.

حيث أثبتت هذه الدراسة لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، يقتضي الأمر تحسين المناخ الاستثماري وإيجاد هيئات مختصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها والرفع من مستوى الخدمات، فالجزائر ضمن الدول التي تسعى جاهدة إلى توفير مناخ استثماري مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب باستعمال العديد من الإجراءات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر من جهة ومن جهة أخرى توفير البيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري، مما يجعله يُقبل على الاستثمار. وأيضاً يمكننا القول بأن الصناعة تلعب دوراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية، وتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ومواكبة الاقتصاد العالمي، ولاندماج مع متطلبات هذا العصر فإن القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى سياسات تتماشى مع هذه السيرة.

فالإجراءات التي اتخذت في مجال الشراكة في إطار التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب أعطت نتائج مشجعة في العديد من الحالات لذا أصبح من الواجب التفكير بجدية في التوصل إلى إبرام عقود استثمار مع شركات أجنبية بهدف الاستفادة من خبراتها و الاحتكاك معها لكي تتيح العديد من الفرص التي يمكن للمؤسسات الوطنية استغلالها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها كالجودة المنخفضة لمنتجاتها، طرق التسيير، التكنولوجيا المتواضعة.....، إلا أنه وبالقياس إلى طموحات الجزائر فإن المكاسب المحققة طوال هذه الفترة كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب.

• نتائج اختبار الفرضيات:

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى حول التأثير الإيجابي والمعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نهوض القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1986_2022) وذلك في كل من المدى الطويل (اختبار التكامل المشترك) وال المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ).
- تم إثبات صحة الفرضية الثانية بأن هناك علاقة طردية طويلة وقصيرة المدى بين الاستثمار الأجنبي وقطاع الصناعة.

– تم إثبات صحة الفرضية الثالثة بأن نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL بأنه أحسن نموذج لتفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة.

• نتائج الدراسة:

- جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينهما في المدى الطويل، وبالتالي يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك ARDL.
- من خلال تقدير النموذج التكامل المشترك، تبين لنا وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي، مما يعني أن الاستثمار له تأثير إيجابي على نمو قطاع الصناعة.
- أوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامله معنوي وسالب، مما يؤكد مرة أخرى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويلة بين متغيرات الدراسة.
- وجود علاقة بين متغيرات الدراسة حتى في الأجل القصيرة، والتي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل القطاع الصناعي بالجزائر سواء على المدى القصير أو الطويل.
- لقد أكدت جميع نتائج الاختبارات التشخيصية (Jarque_Bera, Arch, LM) جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، وبالتالي قبول النموذج.

المراجع

1_الكتب:

- 1_ أميرة حسب محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية 2004_2005.
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000.
- 2_ حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر 2000.
- طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2000.
- 3_ سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، 1999.
- 4_ طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2000.
- 5_ عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2013.
- 6_ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، 1998.
- 7_ عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2016.
- 8_ عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر.
- 9_ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000.
- 10_ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم اكتب الحديث، 2010.
- 11_ قدي عبد المجيد، الدخل والسياسة الاقتصادية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 12_ محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، كريم زايدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي 2022.
- 13_ محمد عبد العزيز، عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005.
- 14_ مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005.
- 15_ محمود دريد السمراني، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 16_ محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب للنشر.

المراجع والمصادر

2_المذكرات والرسائل الجامعية

_ بلقاسم دواح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009_2010.

2_ جميلة مدني، إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اختصاص التخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر 3، 2014_2015.

3_ سليم بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ضل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية، آفاق 2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 1_1، 2016_2017.

4_ سمية سريدي، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 1ماي 1945، قالمة، 2016.

5_ سليم مخضار، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

6_ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007_2008.

7_ محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، أطروحة دكتوراه في الجغرافية، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2007.

8_ نوال بوقليع، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادية، خلال الفترة 1991_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

3_المقالات والمجلات العلمية

1_ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، 2004.

2_ زفيزف هندا، دور الاستثمار الأجنبي في ترقية القطاع الصناعي، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 8، العدد 2، 2023.

المراجع والمصادر

- 3_ سليمان كزار مكي، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية، مجلة معين، العدد الرابع 2020.
- 4_ صابر محمد زهو، خالد أرحيل شهاب، مثنى معيوف محمود، واقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين وآفاق تطوره للمدة 2018_2000، دراسة مقارنة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 3، 2021.
- 5_ عبد الرحيم شيبي، هواري علي، بلخير فريد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية والمناجمنت، المجلد 3، العدد 2، 2020.
- 6_ كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
- 7_ محمد ذيب، جياموي نبيلة، "الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجح لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر عل ضوء قانون الاستثمار رقم 22_18 المؤرخ في 24 جويلية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 7، العدد 2، 2023.
- 8_ نور الدين بربار، بوغاري فاطمة الزهراء، لراي سفيان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- 9_ وفاء سلامة، ولهة وردة، واقع الاقتصاد الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.
- 10_ يوسف مسعداوي، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008.

4_ الملتقيات

- 1_ عبد المجيد أونيس وعبد الرحمان بن عنتر، مداخلة بعنوان "الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر" الملتقى العلمي الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس 22_23 أكتوبر 2007.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

- 1- <https://www.venecia-lca.com/ar/news.php?type=news&id=28>
- 2- https://www.perplexity.ai/search/2015-2022-AUkCx.H5R4iFwizEdA.y_w
- 3- <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

-
- 1-OECD, Benchmark, définition of foreign direct investment, OECD, 1996
 - 2-Jean Momment, Investissement direct étranger, Centre de Paris sud, édition Économique, Paris 199

الملاحق

الملاحق رقم (01): بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات النموذج.

| السنوات | SI | IDE | IL | TCM | X |
|---------|------------------|-------------|-----------------|------------|-----------------|
| 1986 | 63692007897,3834 | 5316528.378 | 292488851555048 | 4,70231667 | 818748265742296 |
| 1987 | 66745818375,493 | 3711537.9 | 233988955407061 | 4,84974167 | 952636255850877 |
| 1988 | 59089396860,4342 | 13018265.02 | 252677547922921 | 5,91476667 | 916345447014269 |
| 1989 | 55634721572,7343 | 12091646.8 | 266083594179426 | 7,60855833 | 103698450174801 |
| 1990 | 62048507531,3357 | 334914.5642 | 254194489492387 | 8,95750833 | 145464696957857 |
| 1991 | 45715676428,2766 | 11638686.45 | 230779664272303 | 18,472875 | 133113913516557 |
| 1992 | 48003133346,9957 | 30000000 | 211638071062968 | 21,836075 | 121541846895737 |
| 1993 | 49945584452,6506 | 1000 | 198799320093877 | 23,3454067 | 108800879445201 |
| 1994 | 42543176828,9237 | 1000 | 207556040995266 | 35,0585008 | 958528655532895 |
| 1995 | 41764291671,7711 | 1000 | 209262670018954 | 47,6627267 | 109400688399944 |
| 1996 | 46941554225,3581 | 270000000 | 201741735829377 | 54,7489333 | 139700254087297 |
| 1997 | 48177612042,1507 | 260000000 | 193927293043048 | 57,70735 | 148899227931302 |
| 1998 | 48187781984,4881 | 606600000 | 234409363466982 | 58,7389583 | 108800002264254 |
| 1999 | 48640671734,9711 | 291600000 | 229582559128148 | 6,573875 | 136923989731712 |
| 2000 | 54790398570,3282 | 280100000 | 244133525894866 | 75,2597167 | 230501635667382 |
| 2001 | 54744697926,068 | 1113105541 | 257241496676632 | 77,2150208 | 200854548986596 |
| 2002 | 56760355865,0082 | 1064960000 | 278966839336014 | 79,6819 | 201525013836266 |
| 2003 | 67863850333,9526 | 637880000 | 290857494333901 | 77,394875 | 259571199689902 |
| 2004 | 85332581188,6107 | 881850000 | 314809502300315 | 72,06065 | 341784498047477 |
| 2005 | 103198212442,69 | 1156000000 | 340423284917555 | 73,2763083 | 487149228331671 |
| 2006 | 117027280155,386 | 1841000000 | 361367143741005 | 72,6466167 | 571218322674427 |
| 2007 | 134977082623,78 | 1686736540 | 398040636517926 | 69,2624 | 635312357487978 |
| 2008 | 171000699876,747 | 2638607034 | 447529129907327 | 64,5828 | 820347522869866 |
| 2009 | 137211003661,699 | 2746930734 | 486989002496085 | 72,6474417 | 485338098817026 |
| 2010 | 161207307027,185 | 2300369124 | 520848739371538 | 74,3859833 | 61975405318205 |
| 2011 | 200013098817,25 | 2571237025 | 535747658537976 | 72,9378833 | 775812999825879 |
| 2012 | 209059080929,499 | 1500402453 | 574255119268989 | 77,5359667 | 771230073772183 |
| 2013 | 209755003250,664 | 1691886708 | 623641009835068 | 79,3684 | 696594223897672 |
| 2014 | 213809979836,314 | 1502206171 | 663554083235361 | 80,5790167 | 651856674816019 |
| 2015 | 165979224866,131 | - | 701376681623257 | 100,691433 | 38460350139138 |

| | | | | | |
|-------------|------------------|-------------|-----------------|------------|-----------------|
| | | 537792920.9 | | | |
| 2016 | 160034212126,018 | 1638263954 | 725924867205455 | 109,443067 | 334031071853776 |
| 2017 | 170096988531,906 | 1230243451 | 750606252417033 | 110,973017 | 384957514620674 |
| 2018 | 174910684781,571 | 1466116068 | 773875123424129 | 116,593792 | 452339661285592 |
| 2019 | 171760275466,61 | 1381200050 | 781613814845066 | 119,353558 | 390143238243337 |
| 2020 | 145743542982,628 | 1392405023 | 742533152755686 | 126,7768 | 26103356450076 |
| 2021 | 163472387986,768 | 1346500511 | 62001523942108 | 135,48566 | 38667920154984 |
| 2022 | 194998449769,085 | 1314322001 | 649826138574621 | 142,265699 | 57044660584597 |

المصدر: بيانات البنك الدولي

الملحق رقم 02: نتائج اختبار ديكي فولر المطور دراسة الإستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: LSI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.452451 | 0.5458 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

Null Hypothesis: LSI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.849396 | 0.6595 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.234972 | |
| 5% level | -3.540328 | |
| 10% level | -3.202445 | |

Null Hypothesis: LSI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.069546 | 0.6986 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.630762 | |
| 5% level | -1.950394 | |
| 10% level | -1.611202 | |

Null Hypothesis: D(LSI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.652182 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(LSI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.585682 | 0.0003 |
| Test critical values: 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: D(LSI) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.735993 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: IDE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.293815 | 0.1793 |
| Test critical values: 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

Null Hypothesis: IDE has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.982559 | 0.1508 |
| Test critical values: 1% level | -4.234972 | |
| 5% level | -3.540328 | |
| 10% level | -3.202445 | |

Null Hypothesis: IDE has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.591650 | 0.4538 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -9.298079 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -9.191249 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -9.374558 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: LIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.345192 | 0.9077 |
| Test critical values: 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: LIL has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.857109 | 0.6550 |
| Test critical values: 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: LIL has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.717976 | 0.9770 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: D(LIL) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.649971 | 0.0007 |
| Test critical values: 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(LIL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.530377 | 0.0049 |
| Test critical values: 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: D(LIL) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.241519 | 0.0001 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: LTCM has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.774296 | 0.0069 |
| Test critical values: 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

Null Hypothesis: LTCM has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.950703 | 0.1600 |
| Test critical values: 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: LTCM has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.334713 | 0.9513 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: D(LTCM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.956174 | 0.0044 |
| Test critical values: 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(LTCM) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.872223 | 0.0020 |
| Test critical values: 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: D(LTCM) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.149524 | 0.0025 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: LX has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.333265 | 0.6034 |
| Test critical values: 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

Null Hypothesis: LX has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.900082 | 0.6338 |
| Test critical values: 1% level | -4.234972 | |
| 5% level | -3.540328 | |
| 10% level | -3.202445 | |

Null Hypothesis: LX has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.080879 | 0.9239 |
| Test critical values: 1% level | -2.630762 | |
| 5% level | -1.950394 | |
| 10% level | -1.611202 | |

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.379428 | 0.0001 |
| Test critical values: 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.136372 | 0.0011 |
| Test critical values: 1% level | -4.252879 | |
| 5% level | -3.548490 | |
| 10% level | -3.207094 | |

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.272311 | 0.0000 |
| Test critical values: 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

الملحق رقم 03: نتائج اختبار فيليبس بيرون (P-P) لاستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: LSI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.357097 | 0.5921 |
| Test critical values: 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

Null Hypothesis: LSI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -1.881879 | 0.6431 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.234972 | |
| 5% level | -3.540328 | |
| 10% level | -3.202445 | |

Null Hypothesis: LSI has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | 0.081393 | 0.7023 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.630762 | |
| 5% level | -1.950394 | |
| 10% level | -1.611202 | |

Null Hypothesis: D(LSI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.661392 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(LSI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.598727 | 0.0003 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: D(LSI) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -5.752188 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: IDE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.167637 | 0.2210 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

Null Hypothesis: IDE has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -3.094366 | 0.1229 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.234972 | |
| 5% level | -3.540328 | |
| 10% level | -3.202445 | |

Null Hypothesis: IDE has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.979615 | 0.2869 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.630762 | |
| 5% level | -1.950394 | |
| 10% level | -1.611202 | |

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -9.575932 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.632900 | |
| 5% level | -2.948404 | |
| 10% level | -2.612874 | |

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -9.487404 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.243644 | |
| 5% level | -3.544284 | |
| 10% level | -3.204699 | |

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

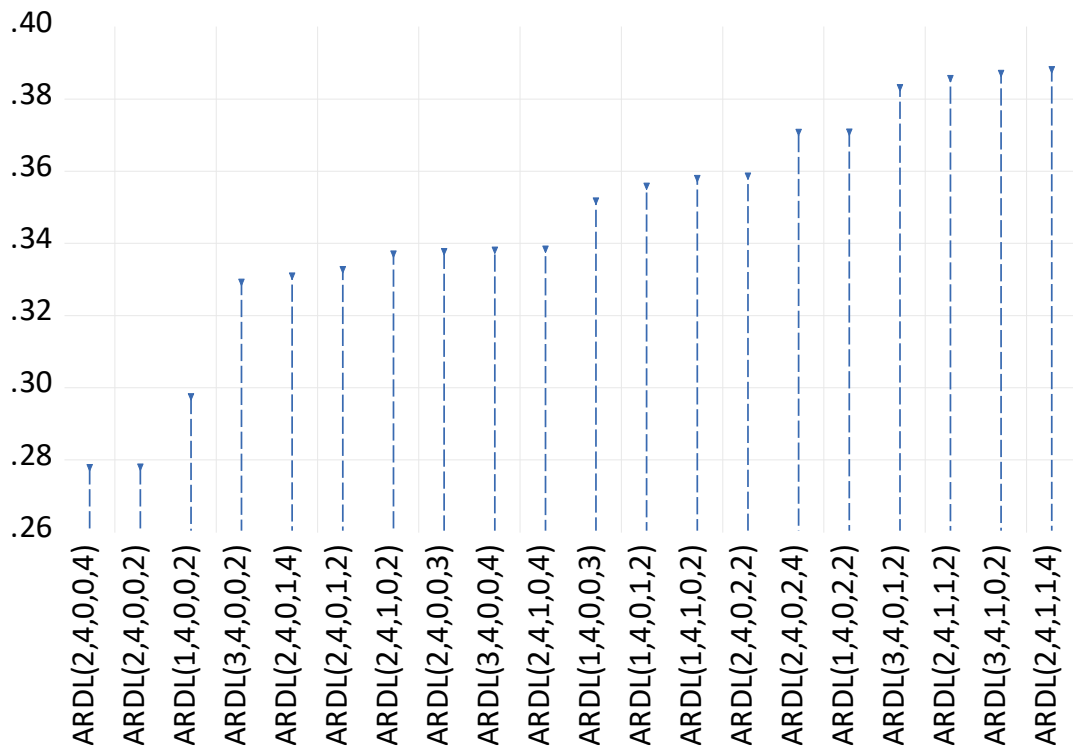
| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -9.613219 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.632688 | |
| 5% level | -1.950687 | |
| 10% level | -1.611059 | |

Null Hypothesis: LIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -0.214420 | 0.9276 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.626784 | |
| 5% level | -2.945842 | |
| 10% level | -2.611531 | |

الملحق رقم 04: نتائج اختبار درجة التأخير المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملحق رقم 05: نتائج اختبار الحدود المشترك Bounds test

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|------------------------|----------|---------|-------|-------|
| Asymptotic: n=1000 | | | | |
| F-statistic | 4.969942 | 10% | 2.2 | 3.09 |
| K | 4 | 5% | 2.56 | 3.49 |
| | | 2.5% | 2.88 | 3.87 |
| | | 1% | 3.29 | 4.37 |
| Finite Sample: n=35 | | | | |
| Actual Sample Size | 33 | 10% | 2.46 | 3.46 |
| | | 5% | 2.947 | 4.088 |
| | | 1% | 4.093 | 5.532 |
| Finite Sample: n=30 | | | | |
| | | 10% | 2.525 | 3.56 |
| | | 5% | 3.058 | 4.223 |
| | | 1% | 4.28 | 5.84 |

الملحق رقم 06: نتائج تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LSI

Method: ARDL

Date: 05/25/24 Time: 19:56

Sample (adjusted): 1990 2022

Included observations: 33 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): IDE LIL LTCM LX

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 2500

Selected Model: ARDL(2, 4, 0, 0, 4)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| LSI(-1) | 0.565364 | 0.187951 | 3.008039 | 0.0076 |
| LSI(-2) | -0.415192 | 0.221965 | -1.870531 | 0.0778 |
| IDE | -3.71E-11 | 1.10E-10 | -0.337873 | 0.7394 |
| IDE(-1) | 5.22E-11 | 9.54E-11 | 0.547403 | 0.5908 |
| IDE(-2) | 1.88E-10 | 9.41E-11 | 1.998238 | 0.0610 |
| IDE(-3) | 1.95E-10 | 1.08E-10 | 1.804815 | 0.0879 |
| IDE(-4) | 2.88E-10 | 1.10E-10 | 2.627914 | 0.0171 |
| LIL | 3.404536 | 1.072197 | 3.175289 | 0.0052 |
| LTCM | 0.786884 | 0.367412 | 2.141691 | 0.0461 |
| LX | -1.396307 | 0.569206 | -2.453077 | 0.0246 |

| | | | | |
|--------|-----------|----------|-----------|--------|
| LX(-1) | 1.078978 | 0.695842 | 1.550608 | 0.1384 |
| LX(-2) | -2.519333 | 0.712189 | -3.537451 | 0.0024 |
| LX(-3) | 0.577185 | 0.769345 | 0.750229 | 0.4628 |
| LX(-4) | -1.156837 | 0.761968 | -1.518223 | 0.1463 |
| C | 7.491599 | 9.510914 | 0.787684 | 0.4411 |

| | | | |
|--------------------|----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.966770 | Mean dependent var | 11.47786 |
| Adjusted R-squared | 0.940924 | S.D. dependent var | 0.983160 |
| S.E. of regression | 0.238962 | Akaike info criterion | 0.277934 |
| Sum squared resid | 1.027854 | Schwarz criterion | 0.958165 |
| Log likelihood | 10.41409 | Hannan-Quinn criter. | 0.506811 |
| F-statistic | 37.40543 | Durbin-Watson stat | 2.263287 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

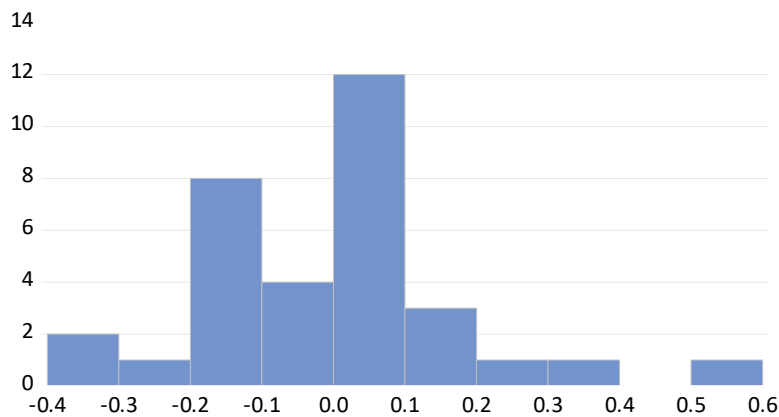
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 07: نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.060184 | Prob. F(4,14) | 0.4122 |
| Obs*R-squared | 7.672073 | Prob. Chi-Square(4) | 0.1044 |

الملحق رقم 08: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test



الملحق رقم 09: نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين ARCH TEST

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.319558 | Prob. F(4,24) | 0.8621 |
| Obs*R-squared | 1.466429 | Prob. Chi-Square(4) | 0.8326 |

الملحق رقم 10: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| IDE | 8.07E-10 | 2.59E-10 | 3.120775 | 0.0059 |
| LIL | 4.006145 | 0.589601 | 6.794675 | 0.0000 |
| LTCM | 0.925932 | 0.320516 | 2.888877 | 0.0098 |
| LX | -4.020004 | 0.764811 | -5.256209 | 0.0001 |
| C | 8.815424 | 11.96132 | 0.736994 | 0.4706 |

$$EC = LSI - (0.0000*IDE + 4.0061*LIL + 0.9259*LTCM - 4.0200*LX + 8.8154)$$

الملحق رقم 11: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LSI)

Selected Model: ARDL(2, 4, 0, 0, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/25/24 Time: 20:03

Sample: 1986 2022

Included observations: 33

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|------------|-------------|------------|-------------|--------|
| D(LSI(-1)) | 0.415192 | 0.129186 | 3.213911 | 0.0048 |

| | | | | |
|--------------|-----------|----------|-----------|--------|
| D(IDE) | -3.71E-11 | 6.92E-11 | -0.536713 | 0.5980 |
| D(IDE(-1)) | -6.71E-10 | 1.51E-10 | -4.437093 | 0.0003 |
| D(IDE(-2)) | -4.83E-10 | 1.36E-10 | -3.559407 | 0.0022 |
| D(IDE(-3)) | -2.88E-10 | 9.21E-11 | -3.127447 | 0.0058 |
| D(LX) | -1.396307 | 0.427415 | -3.266863 | 0.0043 |
| D(LX(-1)) | 3.098985 | 0.572336 | 5.414623 | 0.0000 |
| D(LX(-2)) | 0.579652 | 0.533280 | 1.086958 | 0.2914 |
| D(LX(-3)) | 1.156837 | 0.509159 | 2.272054 | 0.0356 |
| CointEq(-1)* | -0.849828 | 0.137674 | -6.172754 | 0.0000 |

| | | | |
|--------------------|----------|-----------------------|-----------|
| R-squared | 0.719261 | Mean dependent var | 0.065180 |
| Adjusted R-squared | 0.609406 | S.D. dependent var | 0.338251 |
| S.E. of regression | 0.211398 | Akaike info criterion | -0.025096 |
| Sum squared resid | 1.027854 | Schwarz criterion | 0.428391 |
| Log likelihood | 10.41409 | Hannan-Quinn criter. | 0.127488 |
| Durbin-Watson stat | 2.263287 | | |